جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: مالية و بنوك

من إعداد الطالب: خنفر ربيعة

بعنوان:

دور التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية
دراسة الميدانية عينة من البنوك التجارية على مستوي ولاية ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 11 / 06 /2014

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ / بوزيد سايح	– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيس
الأستاذ / د .عزاوي أعمر	– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الأستاذ / مولاي لخضر عبد الرواق	– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2014/2013

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و لم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

{و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا} (الإسراء 32-33)

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما املك في الوجود أبي و أمي العزيزين حفظهما الله لي ...

اللذان سهرا و تعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد...

و إلى أفراد أسرتي، (سفيان، ياسين، عبد المؤمن، خالد، آمال، نادية...) سندي في الدنيا و لا أحصي لهم فضل ...

إلى عماتي و خالاتي...

إلى الوردتين اللتين تفوحان عطرا إلى مصدر بسمتي شيماء و آلاء

و إلى رفيقات دربي نورية، أمينة، شهيناز، لميس، فائزة، ازدهار وناريمان

و إلى كافة الأصدقاء و الأحباب كل باسمه ...

إلى أساتذتي الكرام و أسرة المعهد و رفيقات الدراسة ...

إلى كل من ذكره قلبي و نسيه قلمي

إليكم جميعا اهدي هذا العمل

شكر

الحمد لله أولا و أخرا حمدا يوافي نعمه

و الشكر لله وحده نصيرنا و مسدد خطانا

أتقدم بأسمى التشكرات و خالص التقدير إلى الأستاذ الفاضل عزاوي أعمر الذي كان لي عظيم

الشرف أن يكون عونا لي في مذكرتي

كما أتقدم بعظيم الشكر إلى الأستاذ غوالي محمد بشير لما قده لي من دعم

إلى كل الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة

إلى كل من ساعدني و شجعني و لو بكلمة

خنفر ربيعة

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا منهج الوصفي وذلك بتوزيع استبيان على مجموعة من البنوك على مستوى ولاية ورقلة وكانت العينة مكونة من 30 فرد، اعتمادنا على برنامج التحليل الإحصائي لمعالجة البيانات وإيجاد العلاقات بين المتغيرات، وتوصلنا إلى أن محللي الائتمان يعتمدون على التحـــليل المالي بنسبة 75% للتنبـــؤ بتعثـــر القروض وعـــــــدم استخدام البنوك التجارية نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي، أن الخبرة المهنية لها دور كبير في مستقبل البنك.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القروض المتعثرة، التنبؤ.

Résumé :

L'objectif de cette étude est de déterminer l'ampleur de la contribution de l'analyse financière à prévoir les prêts non performants dans les banques commerciales, et pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons utilisé le programme descriptif en distribuant un questionnaire sur un groupe des banques au niveau de Wilaya de Ouargla cette échantillon contient 30 personnes, nous avons dépend sur le programme de l'analyse statistique pour le traitement des donnés et la création des relations entre les variables, et nous avons déterminé que les analystes de crédit s'appuient sur l'analyse financière de 75% pour prévoir les prêts non performants et n'utilise pas les banques commerciales comme des modèles pour la prévision de l'échec financier, que l'expérience professionnelle joue un rôle très important dans l'avenir de la banque .

Mots clés : analyse financière, les prêts non performants, prévision.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال البيانية.....	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
المقدمة العامة.....	أ-ج
الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية.....	01
تمهيد.....	02
المبحث الأول: عموميات حول دور التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية.....	03
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	15
خلاصة الفصل الأول	19 21
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.....	21
تمهيد.....	22
المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.....	22 26
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها.....	
خلاصة الفصل الثاني.....	53
الخاتمة.....	55 60
قائمة المراجع.....	63
الملاحق.....	73
الفهرس.....	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	يوضح تقسيم القروض حسب قيمة Z	13
1-2	الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان	23
2-2	مقياس ليكارت الثلاثي	24
3-2	Statistiques de fiabilité	25
4-2	يوضح التوزيع النسبي للمعلومات المالية التي يطلبونها.	30
5-2	توزيع النسبي لمدى تحقق من صحة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية.	30
6-2	توزيع النسبي لنسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض.	31
7-2	أراء المستجوبين حول الصعوبات التي يواجهها البنك عند التنبؤ بتعثر القروض في حالة عدم استخدامه لتحليل المالي.	32
8-2	أراء المستجوبين حول الوسائل الكلاسيكية و الحديثة للتحليل المالي.	33
9-2	أراء المستجوبين حول أسباب تعثر القروض.	35
10-2	يوضح جدول درجة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض حسب التخصص العلمي.	39
11-2	نتائج إختبار مربع كاي	39
12-2	يوضح جدول درجة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض حسب الخبرة المهنية.	40
13-2	نتائج إختبار مربع كاي.	40
14-2	يوضح جدول درجة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض حسب الدورات التكوينية.	41
15-2	نتائج إختبار مربع كاي.	42
16-2	يوضح درجة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض حسب عدد القوائم المالية التي يطلبونها..	43
17-2	يوضح نتائج الاختبار مربع كاي	43
18-2	:يوضح درجة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض حسب صحة القوائم المالية.	44
19-2	يوضح نتائج الاختبار مربع كاي	44
20-2	نتائج اختبار قيمة t لفقرات المحور	45
21-2	نتائج اختبار فروق بين متوسط One –semple t-test)لقياس الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة	46

	حول تأثير التحليل المالي على قدرة البنك على التنبؤ بتعثر القروض.	
21-2	نتائج اختبار فروق بين متوسط (One –semple t-test)لقياس الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير التحليل المالي على قدرة البنك على التنبؤ بتعثر القروض.	46
22-2	نتائج اختبار فروق بين متوسط (One –semple t-test)لكل فقرة من فقرات المحور	47
23-2	يوضح نتائج اختبار فروق بين متوسط (One –semple t-test)لقياس الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير التحليل المالي على قدرة البنك على التنبؤ بتعثر القروض.	48
24-2	نتائج اختبار فروق بين متوسط (One –semple t-test)لقياس الفروق في أراء أفراد عينة حول أسباب تعثر القروض.لكل فقرة من فقرات المحور.	50
25-2	إختبار قيمة tالكلية للمحور	51

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	يوضح المستوى الوظيفي أفراد عينة الدراسة.	26
2-2	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي.	27
3-2	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.	28
4-2	يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.	29

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	إستمارة الإستبيان	63
2	مخرجات SPSS19	67
3	قائمة المحكمين	67

المقدمة العامـــة

مقدمة عامة

مقدمة:

تمثل البنوك قطاعا مهما، لما لها مـــن دور رئيسي وكبير في دعـــــم وتنشيط الإقتصاد الوطـــــني وتطويره وزيادة فعاليته، بإعتبار البنك مكان أكثر أمانا للمدخرين والمستثمرين، عن طريق عمليات الإيداع والإقراض، الذي تعد بمثابة الخدمة الأساسية التي يقدمها للعملاء والمستثمرين وهو المصدر الرئيسي لإيراداته، وفي نفس الوقت يعد المصدر الأول لربحيته وسيولته.

فالبنوك نشأت بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات عـــلى أساس الأجل والثقة، حيث تنصب عملياتها على إقراض الأموال

لآخرين (الزبائن)، وبإعتبار القرض موردا هاما لإيراداته ومذاخيله لما تحققه من أرباح هائلة للتقليل من درجة المخاطرة ونقص السيولة، لذلك فإن إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما يتوقف على حصوله على ضمان مـــقابل تقديم القرض ومدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه، حتى يتفادى كل أنواع المخاطر وما ينجر عنها من خسائر مادية أو عينية.

ولهذا فإن اهم أنوع مخاطرة الإقراض هو عدم قدرة المدين على السداد حين موعد الاستحقاق وما يترتب على ذلك من تسهيلات ائتمانية، مما ينتج عنه ديون متعثرة، لذلك يعتبر هذا النوع من المخاطر احد المشاكل الجوهرية التي تواجهها البنوك دائما في الظروف العادية، مما يتوقف نجاحها على مدى قدرتها على التوافق بين إعتبارات الربح والمخاطرة الناتج عن أموال القروض المتعثرة، التي يمكن إعتبارها من قضايا الساعة ومحل إهتمام البنوك في محاولة لإيجاد الحلول المناسبة لها.

ومن هنا تكمن أهمية إجراء دراسة تهدف إلى شرح مفهوم الإقراض وأسسه ومعاييره للتعرف على العناصر الأساسية للتحليل الإئتماني، ولتفادي حدوث ديون متعثرة، و بناءا على أسس علمية مدروسة يستوجب دراسة وتحليل الوضع المالي للعملاء والتأكد من خلوها من أي عيوب تفقدها خاصية الموثوقية والموضوعية والملاءمة وبإعتبار القروض المتعثرة شكلا أساسا للتحليل، فمن هنا يبرز الدور المهم لإستخدم التحليل المالي وأدواته في التنبؤ بتعثر الذي من شأنها إعطاء تنبه للبنك وحمايته من الوقوع في الخسائر .

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية العامة للبحث كما يلي:

I.مشكلة الدراسة :

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر القروض في البنوك التجارية ؟

II.الأسئلة الفرعية:

ومن خلال هده الإشكالية يمكننا طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1.هل توجد علاقة بين مؤهلات وقدرات مسؤولي الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية؟

2. هل توجد علاقة بين الموثوقية في المعلومات العميل طالب الائتمان ودرجة الاعتماد عل التحليل المالي؟

3. هل توجد علاقة بين التحليل المالي وقدرة البنك على التنبؤ بتعثر القروض؟

4 .هل يستخدم البنك للتنبؤ بتعثر القروض التحليل الكلاسيكي أم الحديثة؟

5.هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد عينة على أسباب متعلقة بالعميل وموظف الائتمان

III.فرضيات البحث:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات سنحاول تأكيده أو نفيها من خلال عملنا هذا.

1.توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤهلات وقدرات مسؤولي الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية.

2.توجد علاقة بين الموثوقية في المعلومات العميل طالب الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي.

3.توجد علاقة بين التحليل المالي وقدرة البنك على التنبؤ بتعثر القروض .

4.التحليل الكلاسيكي وسيلة مثلي للتنبؤ بتعثر القروض .

5.توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد عينة على أسباب متعلقة بالعميل والبنك وموظف الائتمان كأسباب لتعثر القروض

IV. أهداف و أهمية الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية و الأهداف كما يلي:

- بيان أهمية التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر القروض في البنوك التجارية؛
- تحليل أدوات المالية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر القروض في البنوك التجارية؛
- مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية؛
- مدى قدرة وكفاءة المحللين الماليين في البنوك التجارية على التنبؤ باستخدام أدوات التحليل المالي.

V.دوافع ومبررات اختيار الموضوع

1. من خلال دراستنا الجامعية وبحكم ميولنا لدراسة المواضيع التسير المالي وخاصة المرتبطة بالتحليل المالي، حيث حاولنا الربط بين موضوع التحليل المالي والتنبؤ بتعثر القروض في المؤسسات البنكية، ومعرفة النتائج المترتبة عن ذلك؛
2. إهمال مسؤولي المؤسسة لجانب التحليل المالي وخاصة فيما يتعلق بالتنبؤ بمستقبل البنك، واعتباره أمر ثانويا، الشئ الذي يجعل المؤسسات تعاني من عدم القدرة على تخطي مخاظر عدم السداد والإفلاس؛
3. عدم توفر الدراسات والبحوث الكافية التي تعالج مسألة تعثر القروض.

تحديد إطار الدراسة :حدود الدراسة يأتي ذكرها كما يلي:

-**الحدود المكانية** :يختص هذا موضوع البحث لعينة من البنوك في ولاية ورقلة .

-**الحدود الزمنية** :يحدد الإطار الزمني للدراسة في السنة 2014/2013

-**الحدود البشرية**:تستند التحليلات الموضوع على أراء وإجابات المهنيين والموظفين في البنوك التجارية

VI.المنهج المستخدم:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج المتكامل، نظرا لأهمية الدراسة وطبيعة الموضوع وللإحاطة بأهم جوانبها، لهذا استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، بحيث اعتمدنا عليه بشكل واضح من خلال وصف وتشخيص الموضوع البحث لفهم الإطار النظري، ولأنه المنهج المناسب إلى إبداء التوصيات والإقترحات بشأن الموقف أو الظاهرة المدروسة، كما انتهجنا أسلوب دراسة الحالة (الدراسة الميدانية)في الجزء التطبيقي لتفسير الظاهرة المدروسة.

ولتحقيق منهجية هذه الدراسة تم استخدام الأدوات ومصادر البيانات الآتية:

1. المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع؛
2. إستمارة الإستبيان الموزعة على المؤسسات البنكية؛
3. المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات.

VIII.الدراسات السابقة :

- جهاد حمدي، إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشأت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،تخصص محاسبة وتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2010

- خالد محمود الكحلوت، مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل،2005

- عمار أكرم الطويل مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية غزة،2008.
- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الأقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2012/2011.

- Altman ,Financial Ratio Discriminant analysis and the pédiction of corporate Bankruptcy , journal of finance ,vol .23,No.4,September1968.
- W . Beaver, Financial Ratios as predictors of failure, journal of Accunting Research,vol4 ,Empirical Research in Accunting : Selected Studies1966.

- هيكل البحث

في سبيل معالجة الموضوع، نقسم الدراسة التي سنقوم بها إلى فصلين:الفصل الأولى متعلق بالإطار النظري للدراسة ويتضمن مبحثين، المبحث الأول يتحدث عن عموميات حول دور التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية، أما المبحث الثاني والذي كان تحت عنوان الدراسات السابقة، تطرقنا فيه إلى نفس الدرسات السابقة لنفس الموضوع بحثنا، والفصل الثاني متعلق بالدراسة الميدانية ويشمل على مبحثين، المبحث

الأول يتناول الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية أما المبحث الثاني نتناول فيه نتائج الدراسة الميدانية تفسيرها ومناقشتها، وفي النهاية عرض لأهم النتائج المتوصل إليها في هده الدراسة.

IX.صعوبات البحث

1. صعوبة الحصول على المراجع من طرف المكتبة؛
2. صعوبة إسترداد إستمارات المتعلقة بالإستبيان من طرف مؤسسات محل الدراسة، مع صعوبة الحصول على بعض البيانات المتعلقة بالبحث وهذا راجع حسب اعتقادهم إلى سرية المعلومات؛
3. طبيعة الموضوع في حد ذاته، حيث يضم عدد كبير من المفاهيم المختلفة والمتداخلة في أحيان كثيرة.

الفصل الأول

تمهيد:

تبرز أهمية استخدامات تحليل المالي في التنبؤ بتعثر البنوك، بإعتبار هذا الأخير من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار وغيرها ،التي يحاول الكثير التعامل معها بشكل حذر لما تمثله من خطورة، حيث لا تستطيع البنوك تحقيق عائد معقول على استثماراتها. ويحدث التعثر عندما لا يستطيع العميل سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها، مما يترتب عليه خسائر جسيمة للمتعاملين مع هذه البنوك، لهذا تعتبر البيانات المالية الخاصة به له قدر كبير من الأهمية لهؤلاء المتعاملين، حيث أنها تهدف بشكل أساسي إلى تزويد الفئات المذكورة بالمعلومات التي تفيدها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والوقوف على عناصر الأمان فيها أو الرقابية للتأكد من سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي. ونتيجة لازدياد أهمية هـــــذه البيانات، نشأت وتطورت الحـــــاجة إلى التحليل المالي، لاستخلاص المقاييس والعلاقات المهمة المفيدة في تحليل الوضعها المالي وتحديد اتجاهات الأداء من أجل عدم الوقع في مشاكل تعثر القروض، والتنبؤ بحدوثه قبل وقعه، لذلك يعتبر إستخدم أدوات التحليل المالي مؤشر من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل التعثر لحماية هؤلاء المتعاملين من الخسائر.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل بيان المحتوى التحليل المالي والقروض المتعثرة، وهذا ضمن **المبحث الأول**. أما **المبحث الثاني** فنحاول مـــــن خلاله عرض والتعليق على أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ، فكان تقسيم الفصل كالتالي :

المبحث الأول: عموميات حول دور التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة.

المبحث الأول: عموميات حول دور التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية.

تزايد الإهتمام اليوم بمفهوم التحليل المالي، بإعتباره أداة هامة لتخفيض خسائر التي تتحملها البنوك بسب القروض والتسهلات المتعثرة، حيث تعتبر هذه الأخيرة مشكلة خطيرة تواجهها في أعمالها، نتيجة عـــدم قدرة العملاء على السداد، وبالتالي تعرض البنك مانح القرض إلى خسائر في حالة إذا لم يكن هناك ضمانات مادية كافية لسداد قيمة القرض، فضلا عما يسببه الدين المتعثر من التقليل من معدل دورنا الأموال لذي المصرف، وكذا تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره،مما توجب علينا تطبيق التحليل المالي للتقليل منها والتنبؤ بها قبل وقعها، وهذا ما سوف نتطرف إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، سواء في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، على الرغم من أن التحليل المالي من المواضيع المهمة الذي ينصب جوهره على الدراسة التحليلية للبيانات المنشورة في القوائم المالية، بهدف بلورتها وتوضيح مدلولاتها المتخفية وراء الأرقام بما يفيد في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية، وبإعتبار هذه الأخيرة تمثل مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات عملية التحليل المالي، ، لهذا لابد من اللجواء إلى أسلوب يفسر مـــا تخفيه الأرقـــام وراءها مـــن حقائق ذات دلالات تساعد على التنبؤ وإستقراء الإتجاهات المستقبلية لأنشطة البنوك، إضافة إلى إبراز الإرتباطات فيما بينها لاختيار أدوات التحليل ومعرفة مزايا وحدود كل أداة من أجل تحقيق أهداف التحليل المالي العديدة.

الفرع الأول: ماهية التحليل المالي.

- التحليل المالي هو عملية التي من خلالها يتم استنباط مؤشرات ونسب مئوية من البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسة بما يؤدي لتصحيح وزيادة الفعالية الاقتصادية لتلك المؤسسة.[1]
- التحليل المالي هو عبارة عن دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.[2]

[1] ـــ نعيم نمر داوود ، التحليل المالي (دراسة نظرية تطبيقية)،دار البداية ناشرن و موزعون، عمان، 2012، ص10

2 ـــ منير شاكر محمد و أخرون ، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر، الأردن ،2008،ص12

- عرف كريستيان زمباطو التحليل المالي :هو مجموع من أدوات محددة لتحويل ماحققه المؤسسة من نتائج في وثائق محاسبية إلى معلومات إقتصادية ومالية متعلقة بالمؤسسة[1]

الفرع الثاني :الأدوات المستخدمة في التحليل المالي:

هناك نوعين من أدوات، أدوات تقليدية وأدوات حديثة:

1 – أدوات التقليدية :[2]

- **التحليل الرأسي:** تتم دراسة على أساس المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية.
- **التحليل الأفقي:** تتم دراسة على أساس المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدار عامين متتاليين أو أكثر.
- **تحليل بالنسب المالية:** نعني بها"نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم أخر من أرقام نفس القائمة المالية.[3]

تحليل بالنسب المالية: تتم دراسة على أساس إيجاد علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في إشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها (شريطة أن تكون هذه العلاقة ذات مدلول، مثل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لبيان قابلية المشروع على سداد التزاماته في الأجل القصير أو في الفترة المالية الجارية).

2- أدوات حديثة :وتشمل الطرق الرياضية و الإحصائية و المصفوفات و البرمجة الخطية في عمليات التحليل المالي .[4]

1 .christian zambatto corinne zambotto financier 8 edition dunop paris 2009p،

[2] ـــ محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 24،25،

[3] ـــ وليد ناجي الحيالي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع،الأدرن، 2008،ص26 .

[4].سعاد بن طرية ،استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية (دراسة حالة مديرية النبك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاتها (ورقلة –تقرت)2007-2009)،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تخصص بنوك ومالية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011/2010، ص13.

المطلب الثاني : مفاهيم حول تعثر القروض في البنوك التجارية .

تواجه البنوك الآن كثيرًا من المشاكل، أهمها مشكلة الديون المتعثرة التي يقتضي حلها، وذلك من خلال ضرورة تضافر جهود كل من الدائنين والمدينين، وللحديث عن هذه المشكلة، يجب إلقاء الضوء على ما يجب إتخاذه من إجراءات بهدف الحد من هذه الظاهرة، أما من ناحية طبيعتها، فإنه يمكن القول إنها أهم نوع من مخاطر الإقراض، بسبب عدم قدرة المدين على خدمة الدين وعدم مقدرته على السداد عندما يحين موعد الإستحقاق، وما يترتب على ذلك من تحول التسهيلات الإئتمانية إلى ديون متعثرة. لذلك يعتبر هذا النوع من المخاطر أحد المشاكل الجوهرية التي تواجه دائمًا أي جهاز مصرفي في هذه المجال.

الفرع الأول: مفهوم و أنواع القروض المتعثرة.

1 ــ مفهوم القروض المتعثرة :هناك عدة تعاريف للقروض المتعثرة، نذكر منها:[1]

- **المفهوم الاقتصادي**:يقصد بالمشروعات المتعثرة تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، كما يعني أيضا تلك المشروعات التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال.
- **المفهوم المصرفي**:هي تلك الديون التي لا تدر عائدا، بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات، إنما تجنب في حسابات هامشية.

2ــ أنواع القروض المتعثرة

للقروض المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها وتقسيمها وفقا لعدة أسس، كما يلي: [2]

2ــ1ــ تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط: وهي تنقسم إلى نوعين:

- **ديون متعثرة مخططة مرحلية**: وهي ديون ذات طابع خاص معروفة مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة مابين الاستخدامات والموارد، سواء كان ذلك في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي، ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات؛
- **ديون متعثرة عشوائية الحدوث**:وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض، حيث يعرض المشروع لحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، والتي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى احتلال موارده، وإلى عدم قدرته على سداد التزاماته.

---

[1] ــ عائشة بوزيد، إدارة القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010/2009، ص4.

[2] ــ هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الأقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03، 2012/2011، ص51، ص52.

2ـــ2 ـــ تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها :تنقسم إلى قسمين أساسيين هما:[1]

1) القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية:وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته، والتي أوجدها المشروع وكان سببا فيها، ومن بينها:

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع عن ذاته، خاصة في تقدير التكاليف ومعدل العائد الخاص به؛
- استخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخـــاص بالمشروع في التوسع دون وجود مبرر لذلك، أو دون وجـــود سوق أو مستهلك لـــديه القدرة على الشراء الإنتاج الإضافي، أي استنفاذ رأس المال العامل وإغراقه وبالتالي توقف المشروع؛
- عدم الالتزام بالتوقيعات المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الاستثماري؛
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض؛
- المشاكل الإدارية والتخلف الإداري والفساد الإداري داخل المشروع، والذي ينجم عنه عدم التقيد بتعليمات البنك للتمويل، وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

2) القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية: هـــذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من البنوك، موردين، موزعين، جهات حكومية ويحدث نتيجة لعوامل خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ذاته. [2]

2ـــ 3ـــ تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها.

وفقا لهذا الأساس تقسم أنواع القروض المتعثرة إلى نوعين أساسيين هما:

1) قروض المتعثرة وهمية خداعية: كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب، وذلك بإنتهاز احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات وإقامة هذه المشروعات للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه، وتقوم هذه المشروعات باستتراف رأس المال المحقق، وتحوله في شكل أرباح إلى الخارج وعدم تكوين احتياطات أو مخصصات، وبعد انتهاء فترة الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه.[3]

[1] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص51، ص52.

[2] ـــمرجع سابق، ص52.

[3] - عائشة بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص12

2)**قروض المتعثرة حقيقية وفعلية:** وهي تلك القروض التي تحدث فعلا نتيجة ليست عن عمد وتخطيط، بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل، ومن تم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.[1]

2ـــ 4ـــ تصنيف القروض المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها.

وعلى هذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين هما: [2]

1)**القروض المتعثرة العارضة:**وهي تلك التي تحدث بشكل عارض نتيجة للممارسة النشاطية للمشروع، ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة بسيطة.

2) **القروض المتعثرة الدائمة:**وهي تلك الديون التي تتعلق بأسباب هيكلية، وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير، لهذا يمكن تصنيفها على هذا الأساس إلى:[3]

❖ **قروض متعثرة متزايدة ذات طبيعة تراكمية:** وهي تلك التي تتزايد قيمتها عـــاما بعد الأخر، وتتراكم فوائدها ومصاريفها على الأصل الدين لعجز المقترض عن السداد، وعدم قدرة المقترض على تحصيل جانب منها؛

❖ **قروض متعثرة متناقصة القيمة:** وهي الديون التي تم الاتفاق مع العميل المقترض وباقي الدائنين على جدولة سدادها، وأصبح العميل المقترض ملتزما ببرنامج السداد، ومن تم أخذ إجمالي الدين في التناقص فترة بعد أخرى حتى الانتهاء من السدادة.

2 ـــ5 ـــ تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها: هناك نوعين هما:

1) **قروض بسيطة سهلة التعامل معها:** في هذا النوع من الديون عادة تكون قيمته و مبلغه بسيطا ومدته بسيطة، ويستخدم في تمويل متوسط أو قصير الأجل، ونتيجة لظروف عرضية طارئة ومؤقتة حدث له التعثر، ونظرا لبساطة أسبابها وأثارها يسهل علاجها والقضاء عليها.

2) **قروض متعثرة معقدة:** هي قروض مشتركة خاصة من جانب المقترضين، ولسبب أو لأخر تعثر العميل في سدادها، أصبح كل مقترض فيها يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض،

[1] ـــ هبال عادل،مرجع سبق ذكره،ص54.

[2] ـــ عائشة بوزيد، مرجع سابق ، ص13.

[3] نفس المرجع، ص13.

حيث أن مبلغه ضخم وتفاصيله وشروطه متعددة ومختلفة، وبالتالي يصعب التعامل معها، أي يحتاج إلى خبرة ودراية لدراستها واقتراح العلاج لها.

2 – 6 – تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها: تصنف إلى الأنواع التالية:

- **دين متعثر أولي في مرحلة التكوين:** لا تزال أسبابه كامنة وتأخذ بوادر غير محسوسة ولا يثير انتباه المقرضين؛
- **دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو:**حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر وأعراض واضحة؛
- **دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج:** حيث بلغ شد أزمته وأقصى حد له وأصبحت أوضاعه تنذر بمخاطر تهدد مستقبل المشروع واستمراره؛
- **دين متعثر في مرحلة المعالجة أو القضاء عليه:**هنا يكون قد تم وضع خطة لعلاج تعثر المشروع.

الفرع الثاني :أسباب تعثر القروض .

1– أسباب تتعلق بالعميل فتؤدي إلى تعثر القروض:وتتمثل فيما يلي:[1]

- عدم تنفيذ توجيهات البنك وإرشاداته ونصائحه المتعلقة بسير التمويل أو العمل الممول؛
- إشهار إفلاس المقترض أو هروبه خارج البلاد؛

بالإضافة إلى:[2]

- عدم تقديم البيانات و المعلومات الصحيحة والكاملة للبنك؛
- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها؛
- التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية؛
- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل؛
- العوامل الشخصية والمسلكية الذاتية للعميل.

2–أسباب تتعلق بمسؤول الائتمان في البنك:وتتمثل فيما يلي:

- عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم (قصور الدراسة الائتمانية)؛

[1] ــ فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسة،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008، ص64.

[2].أ د حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،ط1،2002،ص 187،188.

- أن يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جـــانب الربح على جـــانب المخاطرة، ينبغي أن تحقق التوازن في الربح والمخاطرة؛

- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات أي أن يتم تقدير الضمانات بأعلى من قيمتها؛
- عدم توثيق التسهيلات والضمانات حسب الأصول والسماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة قبل استكمال المستندات المطلوبة منه أو قبل تنفيذ كافة الشروط والضمانات المعلق عليها سريان الموافقة؛
- السماح للعميل باستعمال التسهيلات دفعة واحدة وعدم ربط الاستعمال مع حاجة العمل والجدول الزمني المعد لهذا الشأن؛
- عدم متابعة التسهيلات بعد منحها بشكل جيد؛
- عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

3- أسباب تتعلق بالظروف العامة:[1]

- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ: وهو الأمر الذي يمكن توقعه أو التنبؤ به ولا يمكن تفاديه كنشوب حريق أو وقوع زلزال يؤدي إلى خسارة المشروع الممول؛
- تراجع الأداء الإقتصادي العام العام ودخوله في مراحل الإنكماش والتباطؤ؛
- المنافسة وتقادم التكنولوجيا وعدم إمكانية إستخدام تكنولوجيا جديدة لإعتبارات فنية ومهنية؛
- عدم الإستقرار الأمني والسياسي؛

المطلب الثالث :مؤشرات التنبؤ بتعثر القروض :

نادرا ما تتعثر القروض أو تتحول إلى مشكلات أو خسائر بين عشية وضحاها، بل أن ما يحدث عادة تصاحبه بوادر إنذار ومؤشرات على أن احتمالات حدوث مشكلات أو تفاقمها هناك مؤشرات عدة للكشف المبكر عن القروض المتعثرة يمكن استخدامها كأدوات في تسهيل عملية التشخيص لحالات تعثر القروض يستطيع البنك من خلالها التنبؤ بحدوث مشاكل في تحصيل القروض، وبالتالي الكشف المبكر عن القرض المتعثر يعد من أهم عمليات الرقابة الداخلية للبنك. وبذلك فإن متابعة إدارة البنك وقدرة مسؤولي الإئتمان على الإستدلال على هذه المؤشرات ودراستها يجعلها تحدد طبيعة المشكلة في مراحلها الأولى ومعالجتها في الوقت المناسب. قبل

[1] فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره،ص65.

تفاقم المشكلة ووصول المقترض إلى مرحلة الإجراءات القانونية لإشهار إفلاسه على اتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة.

الفرع الأول : مؤشرات التنبؤ بتعثر القروض:

أولا: مؤشرات التنبؤ بتعثر القروض متعلقة بمعاملات المقترض مع البنك :

1-مؤشرات متعلقة بحساب العميل لدى البنك: ونذكر أهمها: [1]

- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما يسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات؛
- وجود حركات سحب من الحسابات لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى؛
- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول؛
- إرجاع الشيكات المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الشيكات؛
- التخلف عن سداد دفعة مستحقة للأكثر من فترة وتكرار عدم سداد الأقساط والفوائد في مواعيدها.

2-المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض: [2]

- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة بدون مبرر وبشكل غير مخطط له؛
- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، مما يشير على أنه غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد.

3-مؤشرات متعلقة بالضمانات :وتتمثل فيما يلي: [3]

- تراجع القيمة السوقية للضمانات؛
- قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك؛

[1] ـــ فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص65

[2] المرجع السابق.نفس الصفحة.

[3] ـــ فاطمة بن شنة، مرجع سابق، ص66.

- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية، مما يشير إلى أنه يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلا، وكما هو المعروف فإن الضمانات تعتبر أقوى من الضمانات الشخصية؛
- التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك.

ثانيا :مؤشرات التنبؤ بتعثر القروض من خلال البيانات المالية للمقترض:

1- المؤشرات التنبؤ بتعثر القروض من خلال الميزانية:[1]

- تقلبات حادة في السيولة؛
- زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين؛
- زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدنين؛
- عدم انتظام إعداد البيانات المالية في إرسالها إلى البنك؛
- إجراء تغيرات غير مبررة في السياسات المحاسبية؛
- وجود خلل في هيكل مصادر الأموال واستخداماتها؛
- ارتفاع مديونية الشركة؛
- عدم تقديم الميزانية في الوقت المناسب. [2]

2- المؤشرات التنبؤ بتعثر القروض من خلال بيان الإيرادات والنفقات:[3]

- انخفاض حجم المبيعات؛
- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن؛
- زيادة نسبة التكاليف الإنتاج؛
- وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة. [4]

ثالثا: المؤشرات التنبؤ بتعثر القروض أخرى:

- قيام شركة التأمين بإلغاء تغطية تأمينية بسبب عدم سداد قسط التأمين، أو وجود نزاع بين العميل وعدد من شركات التأمين؛

[1]-نفس المرجع، ص 67.

[2]هبال عادل،مرجع سبق ذكره،ص81.

[3] نفس المرجع، ص82.

[4]فاطمة بن شنة، مرجع سابق، ص68

- الإشعارات القانونية والقضائية المقدمة ضد المقترض مثل إشعارات الأحكام أو إشعارات حجز ما للمدين لدى الغير وما إلى ذلك؛
- التغيرات في إدارة المؤسسة أو ملكيتها أو العاملين بها؛
- وجود مشاكل عمالية لدى مؤسسة؛
- تغيير طبيعة عمل المقترض.

الفرع الثاني: نماذج التنبؤ بتعثر المالي :[1]

1- نموذج Atman And Mc Cough:يعتمد هـذا النموذج عـلى خمسة مؤشرات لكـل واحد منها وزنا ترجيحيا يختلف عـن الأخر للتنبؤ بحدوث الإفلاس في المشاريع الاقتصادية، ناتج هذا النموذج هـو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستتعرض لمخاطر الإفلاس، أطلق عليه الحرفZ، ويأخذ هذا النموذج معادلة الارتباط التي يكون فيها Zمتغير تابع والمؤشرات الخمس متغيرات مستقلة لتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي، ويصاغ بالمعادلة التالية:

$$Z=0.12x1+0.14x2+0.33x3+006x4+010x5$$

حيث أن:

Z: مؤشر الإفلاس.

X1: رأس المالي العامل /إجمالي الأصول.

X2: الأرباح المحتجزة /إجمالي الأصول.

X3: الأرباح قبل الفوائد و الضرائب /إجمالي الأصول.

X4: القيمة السوقية لحقوق الملكية /القيمة الدفترية لديون الشركة.

X5: صافي المبيعات /إجمالي الأصول.

والقيمة الفاصلة لهذا النموذج هي 2.675، فالمشاريع التي تحقق أقل من هذه القيمة تتميز بنفس خصائص المشاريع التي فشلت في الماضي.

[1] ـ وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص191-193.

2-نموذج Sherrod:[1]

لهذا نموذج هدفين رئيسيين هما:

أ – تقييم مخاطر الأئتمان؛

ب- التنبؤ الفشل المالي.

حيث يستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية حيث يجري تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة هي:

الجدول رقم (1-1):يوضح تقسيم القروض حسب قيمة z

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Zالفاصلة
الأول	قروض ممتازة	Zأكبر من25
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	z محصورة مابين 20و25
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	Zمحصورة مابين 5و20
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	Zمحصورة مابين 5و-5
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	Zأقل من 5-

المصدر: وليد ناجي الحيالي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع،الأدرن، 2008،ص194

3-نموذج Kida: يعتبر هذا نموذج أحد النماذج الحديثة التي استخدمت في عملية التنبؤ بالفشل المالي في عام 1981، وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير التابعZبموجب المعادلة التالية:[2]

$$Z= 1.042x1.0.42x3-0.461-0.463x4+0.271x5$$

فإذا كانت نتيجة اختبار المشروع وفق هذا النموذج إيجابية يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي ،أما كانت التنيجة سالبة فإن المشروع مهدد بالفشل المالي، وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95% ، بحيث :

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] المرجع السابق،ص 197.

X1: صافي الربح بعد الضريبة /إجمالي الأصول.

X2: حقوق المساهمين /إجمالي التزامات.

X3: الأصول السائلة /التزامات المتداولة.

X4: المبيعات/ إجمالي الأصول.

X5: النقديات/إجمالي الأصول.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

لقد تم تناول موضوع التحليل المالي من قبل العديد من الباحثين والدارسين من زوايا مختلفة في مجال المالية والبنوك، وهذا نظرا لأهميته في التنبؤ بتعثر القروض من قبل البنوك. وعليه سنحاول عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك حسب التسلسل التاريخي لها من الأحدث إلى الأقدم وتقسيمها حسب الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

المطلب الأول :الدراسات العربية.

الفرع الأول:دراسة هبال عادل [1](2012)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب مشكلة الديون المتعثرة في البنوك الأولية الجزائرية وأثرها المباشر على النتائج لنشاط هـــــــذه البنوك وإيـــــــجاد العلاج الناجح لهذه الأسباب مـــن خـــــلال برامج تعالج فعالية وكفاءة ظاهرة المتعثرة، حيث تمت دراسة ميدانية على بعض المصارف (بنك القرض الشعبي، بنك التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري)، ولتحقيق أهدافه الدراسة استخدام المنهج الوصفي في جانب النظري والمنهج التحليلي في دراسة وتحليل المخصصات المالية ودورها في مقابلة القروض المتعثرة.

وإن أهم النتائج التي توصلت إليها هي:

- ✓ القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها و التعامل معها بجذر ومحاولة التحقيق من أثارها قدر الإمكان؛
- ✓ أن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى توسع في منح القروض وهناك ظروف وأسباب أخرى؛
- ✓ من ضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل وذلك من حيث القيمة السوقية؛
- ✓ اتخاذ القرار رشيد قبل منح الائتمان؛
- ✓ معالجة القروض متعثرة على مستوى العميل وعلى مستوى البنك؛
- ✓ زاد حجم القروض المتعثرة في الجزائر وهذا نتيجة التحول الاقتصادي والانفتاح على اقتصاد السوق وإعادة هيكلة المؤسسات، وفتح المجال أمام البنوك الخاصة.

[1]ـ هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الأقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03، 2012/2011.

الفرع الثاني :دراسة جهاد حمدي إسماعيل مطر(2010) [1]

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية وبهدف التعرف على أوضاع تلك المنشآت في وقت مبكر مما يسمح للأطراف التعرف ذات المصلحة والجهات الرقابية بالتدخل الاتخاذ الإجراءات اللازمة وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي، التحليل التميزي الخطي المتعدد المتغيرات،وقد توصل إلى نموذج يمكن من التميز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة قبل وقوع التعثر بسنتين .

الفرع الثالث عمار أكرم الطويل : (2008)[2]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي للتنبؤ ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان على عينة مكونة من 65موظف يعملون في البنوك ، وتم اختبار فرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي لمعالجة البيانات وإيجاد العلاقات بين المتغيرات .

- وإن أهم النتائج التي توصلت إليها هي:

-أن المصارف التجارية الوطنية تعتمد على التحليل المالي

- ينصب استخدام المصارف على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء

-تعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي

-عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر

-عدم استخدام المصارف التجارية الوطنية للنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال

الفرع الرابع :دراسة خالد محمود الكحلوت[3](2005)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد القراراتها الائتمانية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان على عينة مكونة من مجموعة من البنوك المسجلة لدى سلطة النقد في قطاع غزة حتى عام 2003، وتم اختبار فرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي لمعالجة البيانات وإيجاد العلاقات بين المتغيرات .

---

[1] ــ جهاد حمدي، إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشأت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،تخصص محاسبة وتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2010.

[2] ــ عمار أكرم الطويل مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية غزة،2008.

[3] ــ خالد محمود الكحلوت، مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل ،2005.

-وإن أهم النتائج التي توصلت إليها هي أن كل محللي الائتمان في البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب حصول على الائتمان، ولكن الغالبية العظمى منهم لا يستخدمون التحليل المالي، وهذا يعني أن درجة اعتماد على تحليل المالي في اتخاذ القرار منح الائتمان ضعيفة جدا، وكذلك أنه لا يوجد إدراك لدى غالبية محللي الائتمان في البنوك العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني، وذلك في ظل وجود ضمانات عينية ومالية كافية .

تعليق:

من خلال هذه الدراسات نلاحظ أن معظمها استخدام المنهج الوصفي ومدعمة بأسلوب الإحصائي المعروف الانحدار المتعدد المتغيرات لبناء نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر، حيث كانت أغلب عينات الدراسة على المؤسسات المصرفية .

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية

الفرع الأول:دراسة Breaver: (1966) [1]

تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج رياضي لغرض التنبؤ بتعثر الشركات وذلك من خلال 30نسبة مالية ،ولتحقيق أهداف ،أجريت دراسة على عينة من الشركات منها 79شركة فاشلة و79شركة ناجحة ،خلال الفترة (1954-1964) ،حيث إعتمد على أسلوب التحليل الأحادي ،توصل إلى وجود ست نسب مالية لها دقة عالية في التنبؤ بتعثر ونجاح المؤسسات وهي كالتالي :

- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون؛
- نسبة صافي الربح قيل الفائدة و الضربية إلى مجموع الموجودات ؛
- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات؛
- نسبة التدوال
- نسبة التدوال السريعة .

[1] - W . Beaver, Financial Ratios as predictors of failure, journal of Accunting Research,vol4 ,Empirical Research in Accunting : Selected Studies1966

الفرع الثاني :دراسة Altman 1968:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف مدى إمك[1]انية التنبؤ بتعثر الشركات من خلال دراسة النسب المالية و المؤشرات المالية ،ولتحقيق أهداف الدراسة إستخدام طريقة التحليل التميزي ،حيث تمت دراسة الميدانية على عينة من مجموعة الشركات ،شملت على 33شركة مفلسة و 33غير مفلسة،حيث إستخدام المنهج التحليل التميزي ،توصل إلى خمسة نسب مالية لها قدرة على التنبؤ بتعثر المالي وهي كالتالي :

-رأس المال العامل إلى إجمالي أصول

-الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول

-الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول

-القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية

التعليق :

من خلال تحليلنا للدراسات الأجنبية نجد أنهم قد ركزوا على استخدام على النسب المالية للتنبؤ بتعثر، وقد اعتمدوا على أسلوب التحليل التميزي الخطي متعدد المتغيرات، كما تميزت العينات بالعدد كبير يخدم أهداف هذه الدراسات .

[1] - Altman ,Financial Ratio Discriminant analysis and the pédiction corporate Bankruptcy , journal of finance ,vol .23,No.4,September1968

خلاصة الفصل:

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا إلى مفهوم التحليل المالي والأدوات المستخدمة في القيام به، كما تناولنا مفهوم القروض المتعثرة، أنواعها وأسبابها ومؤشرات التنبؤ بها وقياسه. بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى بعض نماذج التنبؤ بتعثر المالي للقروض. أما في المبحث الثاني تناولنا أهم الدراسات السابقة التي تصب في إطار واحد مع دراستنا، حيث تناولنا مـــن خلال هذا المبحث عرض لأهم جوانب هـــذه الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة، عينتها، طريقة المعالجة، وكذا ذكر أهم النتائج المتوصل لها وفي نهاية كل دراسة تمت مقارنتها مع دراستنا من حيث إبراز أوجه الاختلاف.

وسنحاول من خلال الفصل الموالي إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من أجل التحقق من دور التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القرض في البنوك وذلك بدراسة عينة من البنوك في ولاية ورقلة من خلال توزيع استبيان نسعى من خلاله للإجابة عن إشكالية الدراسة وإثبات فرضياتها.

الفصل الثـــاني

تمهيد:

بعد استيفائنا للجزء الأول من الدراسة و المتمثل في الجانب النظري، حيث تطرقنا فيه إلى خلفية النظرية للدراسة و سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من أفراد العينة المدروسة، وهذا لتقصي وجهات النظر حول مدى مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية .

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا ببناء استمارة استبيان والتي تضمنت المحاور التالية:

-المحور الأول المتعلق بالمعلومات الشخصية.

-المحور الثاني المتعلق بمعلومات العميل طالب الائتمان.

- المحور الثالث المتعلق بالصعوبات التي يواجهها البنك عند التنبؤ بتعثر القروض في حالة عدم استخدامه للتحليل المالي.

- المحور الرابع المتعلق بالوسائل الكلاسيكية والحديثة للتحليل المالي.

-المحور الخامس المتعلق بأسباب تعثر القروض.

*نتناول من خلال هذا الفصل المباحث التالية:

-المبحث الأول: أداة الدراسة و صف خصائص و إجابات عينة الدراسة.

-المبحث الثاني: اختبار أداة الدراسة واختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من الموظفين العاملين على مستوى المصلحة الخاصة بمنح الائتمان في وكالات البنوك التجارية العاملة على مستوى ولاية ورقلة (تقرت، ورقلة، حاسي مسعود)، كما وجهت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من وكالات البنوك التجارية التالية:

- بنك القرض الشعبي الجزائري؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- بنك الجزائر الخارجي؛
- بنك التنمية المحلية؛
- البنك الوطني الجزائر.

وتمثلت عينة الدراسة في الموظفين العاملين في إطار منح الائتمان ومتابعتها المسميات فيما يلي :

- مدير؛
- نائب المدير؛
- موظف الائتمان.

قمنا بتوزيع 40إستمارة إستبيان على مجموعة من البنوك على مستوى ولاية ورقلة، تقرت، حاسي مسعود، وبعد عملية الفرز والتنظيم، تقرر الإبقاء على 30إستمارة من مجموع الإستمارات لتمثيل عينة الدراسة، 10 إستبعدت بسبب نقض الإجابات، وعدم الإستلام

جدول رقم (2-1):الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	العدد
الاستمارات الموزعة	40
الاستمارات الملغاة	8
الاستمارت المفقودة	2
الاستمارات الصالحة لدراسة	30

المصدر: من إعداد الطالبة (اعتمادا على الاستبيان)

الفرع الثاني:بيانات الدراسة وطرق وأدوات جمعها.

1- بيانات الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا للحصول على المعلومات والبيانات من مصدريين أساسين هما:

✓ **مصادر ثانوية** : هي المصادر المتعلقة بالإطار النظري لموضوع الدراسة، وذلك باعتمادنا على الكتب والأبحاث والدراسات السابقة التي لها صلة مباشرة بالموضوع، من أجل الإلمام الجيد بالدراسة.

✓ **مصادر أولية**: هي المصادر المتعلقة بالإطار التطبيقي، وذلك باستخدام أداة أساسية، والمتمثلة في استمارة استبيان لجمع المعلومات من أجل الوصول إلى أهداف المرجوة من الدراسة.

2- أدوات جمع البيانات :

لجمع البيانات حاولنا استعمال أداة رئيسية ، والمتمثلة في استمارة الاستبيان، حيث اعتمدنا في بناءه على الدراسات السابقة، وعلى وضع عبارات واضحة وبسيطة للأسئلة من أجل الوصول إلى أهداف ونتائج جيدة لموضوع الدراسة، وهذا ما يبينه الملحق رقم 01، الذي يوضح نموذج استمارة الاستبيان، وقبل القيام بعملية توزيع الاستمارة قمنا بالخطوات التالية:

- إعداد استمارة أولية وتقديمها إلى المشرف لإجراء بعض التعديلات؛
- بعدها قمت بتعديل المطلوب من طرف المشرف؛
- تقديم الاستمارة المعدلة إلى الأساتذة المتخصصين في موضوع الدراسة لتحكيمها على أنه استبيان شامل لموضوع الدراسة وقابل للتوزيع على مجتمع وعينة الدراسة؛

- إجراء التعديلات المطلوبة حسب أراء وملاحظات الأساتذة المحكمين؛
- إخراج استمارة الاستبيان في صورتها النهائية؛

– بعد هذه الخطوات قمنا بتوزيع استمارة الاستبيان النهائية على عينة الدراسة، واستنادا في توزيعها على الطرق التالية:

- المقابلات الشخصية لعينة الدراسة، (مدير،نائب مدير، موظف الائتمان)؛
- الاستعانة ببعض الزملاء في المناطق المجاورة.

جدول رقم(2–2) :مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

المصدر :عز عبد الفتاح ،مقدمة في الإحصاء الوصفي و الإستدلالي باستخدام SPSS (الجزء الثالث موضوعات مختارة) ص538.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

هناك متغيرين أساسيين في موضوعي الدراسة هما:

-متغير تابع: التنبؤ بتعثر القروض في البنوك.

-متغير مستقل: التحليل المالي.

المطلب الثاني : الأدوات والإجراءات المتبعة.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة.

1-اختبار ثبات الاستبيان بطريقة (ألفا كرونباخ):

لاختبار ثبات الاستبيان استخدمنا معامل المصداقية ألفا كرونباخ لقياس مصداقية الإجابات عن أسئلة ولقياس مدى الاتساق الداخلي للأسئلة الاستبيان وإعطاء النتائج الجيدة، ويمكن تفسير ألفا كرونباج على أنها معامل الارتباط بين الإجابات فإذا كانت قيمة ألفا كرونباخ تتراوح مابين (0-1) فإن قيمة معامل ألفا مقبولة إحصائيا هي 60%على أقل.

نتائج اختبار الثبات :عند تطبيق اختبار المصداقية و الثبات ألفا كرونباخ على إجابات عينة الدراسة المكونة من 30فرد ،وجدنا أن قيمة ألفا بلغت 0.733وهذا يبين أن الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول إحصائيا

الجدول رقم (2-3) Statistiques de fiabilité:

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,733	39

المصدر: مخرجات برنامج SPSS19

الفرع الثاني: البرامج و الأدوات المستخدمة في معالجة البيانات:

بعد تجمعنا للاستمارات الصالحة للمعالجة والتحليل، قمنا باستخدام برنامج الجداول الإلكترونية Excel 2007 لتفريع معلومات وبيانات الاستبيان، حيث ساعدنا البرنامج في ترجمة البيانات في شكل دوائر النسبية وأعمدة ورسومات، كما استخدامنا برنامج حزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 19 لتحليل بيانات الاستبيان لجميع فقرات.ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها ،ارتأينا إلى استخدام العديد من الأساليب الإحصائية، التي تتمثل فيما يلي:

- حساب التكرارات والنسب المئوية .
- حساب متوسطات الحسابية لكل محور من الاستبيان.
- حساب المتوسط الحاسبي المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في شكل مشابه لمقياس ليكارت بغرض معرفة اتجاه أراء المستجوبين.
- حساب الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية.

-اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار فروق بين متوسط (One –semple t-test).

-اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار مربع كاي تربيع.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية،تفسيرها، ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية

الفرع الأول :النتائج المحور الأول المتعلقة بخصائص العينة الدراسة.

لغرض التعرف على الأفراد العينة بشكل دقيق قمنا بدراسة خصائصها حسب المتغيرات التالية:

- المستوى الوظيفة؛
- المستوى الدراسة؛
- التخصص العلمي؛
- الخبرة المهنية.

1- المستوى الوظيفي: كما يوضحه الشكل(2-1) وهذا على النحو التالي:

الشكل(2-1): يوضح المستوى الوظيفي أفراد عينة الدراسة.

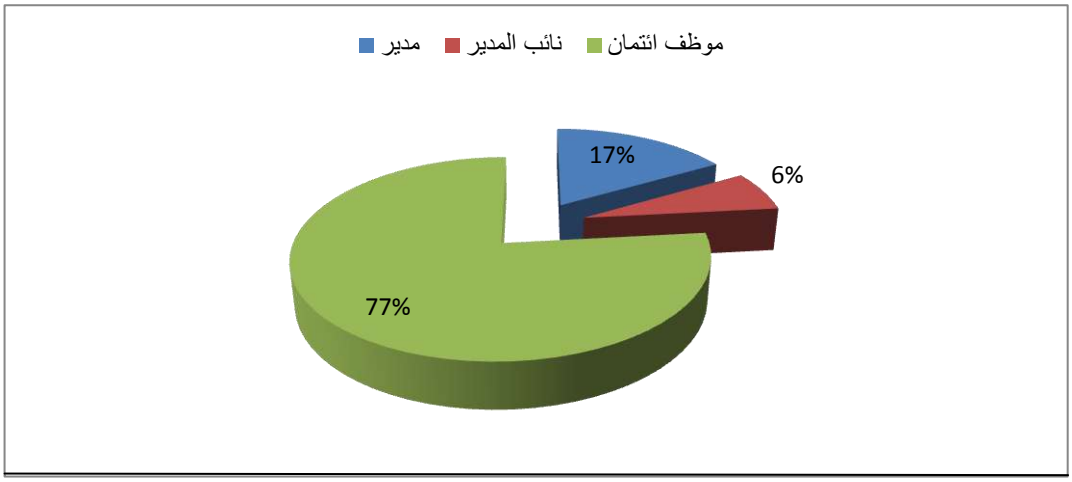

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج المعطيات الإحصائية للاستبيان وبرنامج Excel

يتضح لنا من خلال الشكل (2-1) أن التوزيع النسبي حسب المستوى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة متباين، حيث نجد أن نسبة 17 % تمثل وظيفية المدير، أما نسبة 6% تمثل وظيفة نائب مدير، إلا أن باقي النسبة كانت تمثل أغالبية المستجوبين من أفراد عينة الدراسة المقدرة بـ 77% لوظيفية موظف الائتمان، هذا ما يوضح أن أغلبية المستجوبين لهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة في مجال التحليل المالي في البنوك وهذا مؤشر جيد يساعد على معرفة دور التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية.

2-المستوى الدراسي: كما يوضحه الشكل(2-2) وهذا على النحو التالي:

الشكل (2-2): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي.

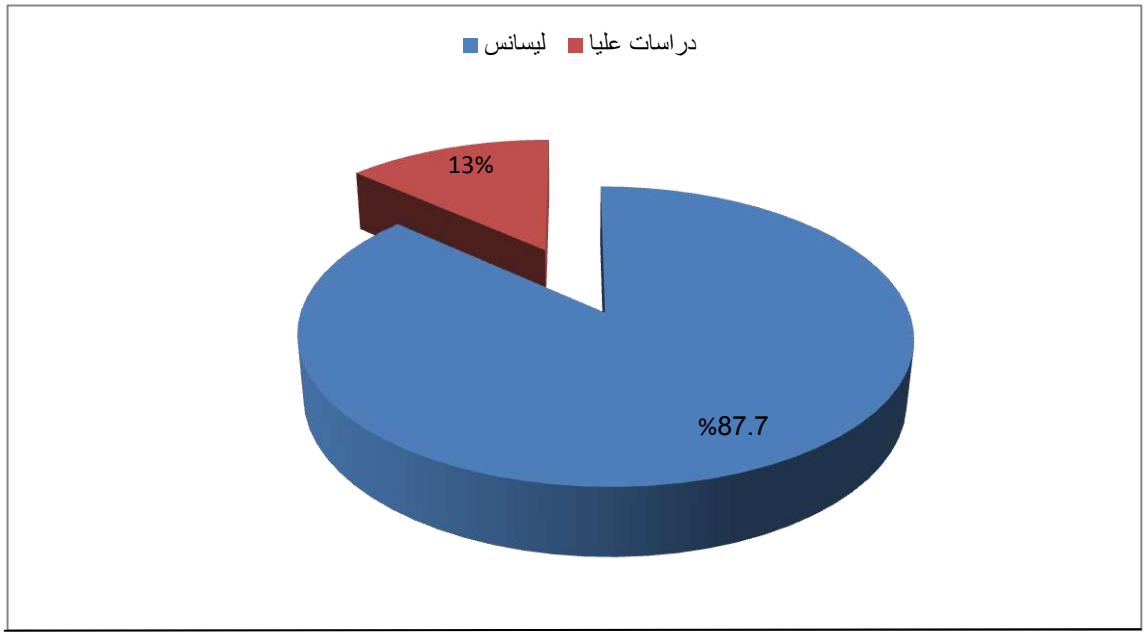

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج المعطيات الإحصائية للاستبيان وبرنامج Excel

يتضح لنا من خلال الشكل (2-2) أن حملة شهادة ليسانس يمثلون الموظفين وهي نسبة الأغلبية المقدرة بـ87.7% من عينة الدراسة، أما النسبة المتبقية المقدرة بـ 13 % تمثل حملة الدراسات العليا والتي تدل على عينة المدراء في البنك.

2- التخصص العلمي: كما يوضحه الشكل(2-3) وهذا على النحو التالي:

الشكل (2-3): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.

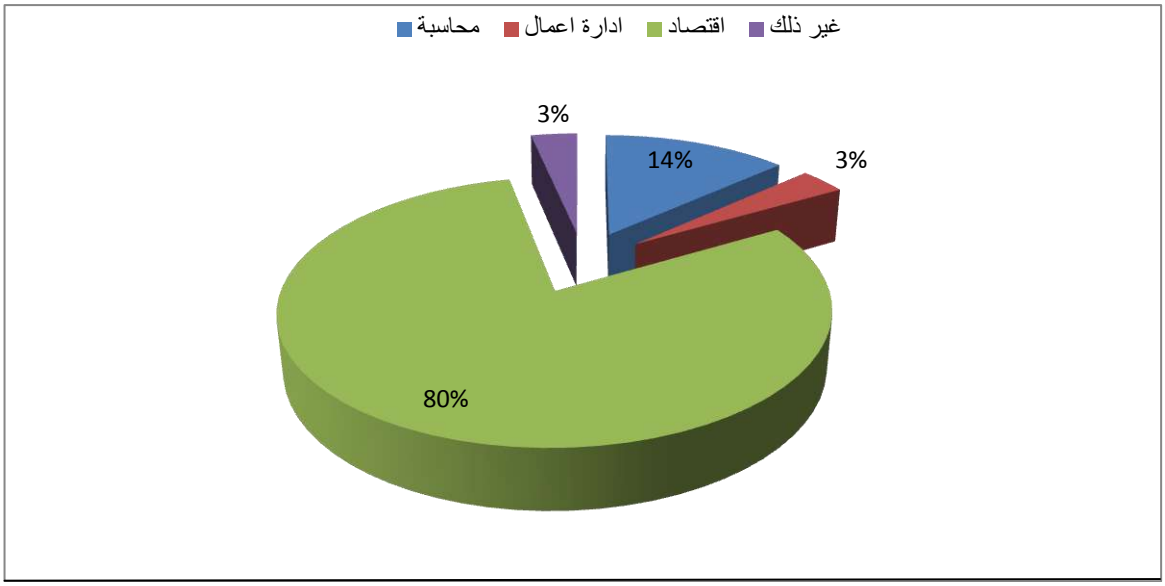

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج المعطيات الإحصائية للاستبيان وبرنامج Excel

يتضح لنا من خلال الشكل (2-3) أن نسبة 14%من عينة الدراسة متخصصة في محاسبة، وما نسبته 3 %تخصص إدارة أعمال، إلا أن أغلبية المستجوبين كانوا ذو تخصص مالية ونقود بنسبة 80%، وهذا ما يدل على أن البنوك ترتكز في توظيفها على الأفراد الحاملين لشهادة التخصص في مجال الاقتصاد الذي بدوره يندرج تحته تخصص البنوك.

4-الخبرة المهنية: كما يوضحه الشكل(2-4) وهذا على النحو التالي:

الشكل (2-4): يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

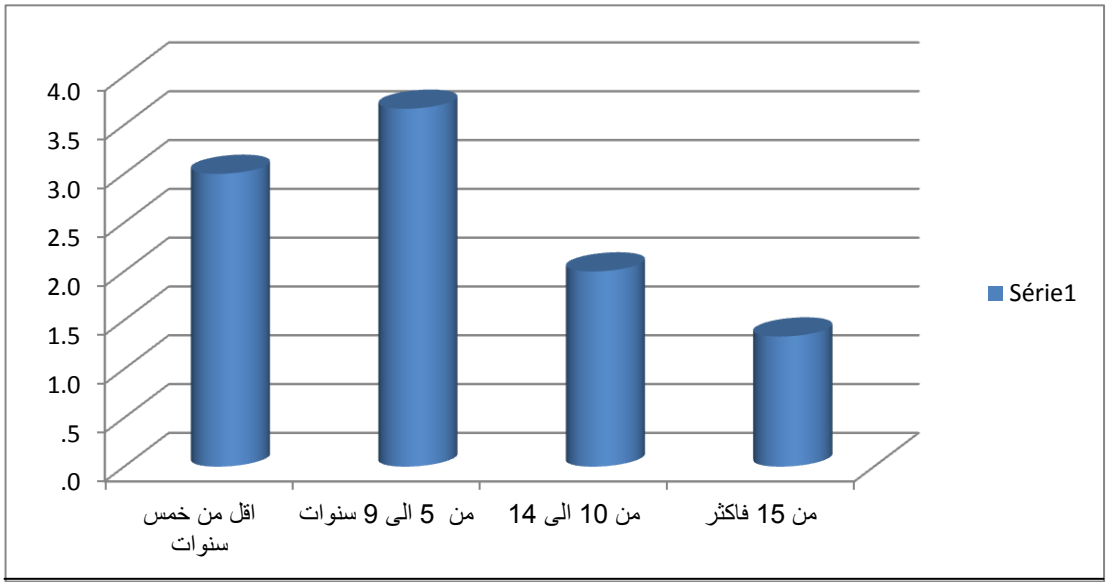

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على نتائج المعطيات الإحصائية للاستبيان وبرنامج Excel

يتضح لنا من خلال الشكل أن ما نسبته30% خبرتهم أقل من خمسة سنوات، وما نسبته 36.7% خبرتهم من 5إلى9سنوات، ونسبة 20% خبرتهم من10إلى14سنة، وأما نسبة 13.3 % كانت خبرتهم من15فأكثر، وبتالي نلاحظ من خلال الجدول أن أفراد عينة الدراسة الذين خبرتهم تفوق 5سنوات يمثلون 70 %، وهي تمثل النسبة العالية ويعد هذا مؤشر جيد لأفراد العينة يشير إلى أن معظم أفراد العينة يتمتعون بمستوى عالي من الخبرة.

الفرع الثاني: عرض النتائج المتعلقة بأجوبة المستجوبين اتجاه المحاور واختبار الفرضيات.

أولا :النتائج المتعلقة بأجوبة المستجوبين اتجاه المحور الثاني.

توضح الجداول التالية التي تم التوصل إليها عن طريق المحور الأول من أسئلة الاستبيان المتعلقة بمحلل الائتمان:

جدول رقم 2-4): توزيع النسبي للمعلومات المالية التي يطلبونها

المعلومات المالية التي تطلبونها تتعلق ب	**التكرار**	**النسبة المئوية**
السنة الحالية	0	0%
السنة الماضية	1	%3,3
2 سابقتين	10	3,33%
3سنوات	19	63.3%

من إعداد الطالبة : اعتمادا على برنامجSPSS19

-نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) أن أغلبية المستجوبين يطلبون المعلومات المالية لـــ 3سنوات المقدرة نسبتهم بـــ 63.3%، أما بالنسبة لسنة الحالية0% والسنة الماضية قدرت بـــ 3.3%، ونسبة المعلومات المالية لـــ2سابقتين قدرت بـــ33.3%هذا ما يدل على أن طالب الائتمان يشترط أن تكون على الأقل له ميزانية 3سنوات، من أجل التأكد من الحالة الجيدة لوضعيته المالية وقابليته لتسديد القرض

جدول رقم (2-5): توزيع النسبي لمدى تحقق من صحة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية.

هل تأخذ المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من صحتها؟	**التكرار**	**النسبة المئوية**
نأخذها كما هي	16	%53,3
نتحقق من صحتها	14	%46,7
المجموع	30	%100,0

من إعداد الطالبة : اعتمادا على برنامجSPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن نسبة 53.3%يتحققون من صحة القوائم المالية، ونسبة 46.7% يأخذها كما هي، وهذا ما يوضح أن أغلبية محللي الائتمان يستخدمون التحليل المالي للتأكد من صحة القوائم

جدول رقم(2–6): توزيع النسبي لنسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض.

ما هي نسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض؟	**التكرار**	**النسبة المئوية**
0%	2	%6,7
25%	8	%26,7
50%	7	%23,3
75%	12	%40,0
100%	1	%3,3
المجموع	30	%100,0

من إعداد الطالبة : اعتمادا على برنامجSPSS

من خلال الجدول(2- 6) نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للإجابة على أن نسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض75% والتي تمثل نسبة 40 %، أما نسبة الاعتماد 25%و50% كانت نسبتهم متقاربة وقدرت هذه النسبة بـــ26.7 %و23.3%على الترتيب، وكما أن نسبة الاعتماد 100%و0% قدرت نسبتهما بـــ 3.3% و6.7% على التوالي، ومن هذا نستنتج أن أغلبية المستجوبين يعتمدون على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض على نسبة 75%.

ثانيا :النتائج المتعلقة بأجوبة المستجوبين اتجاه المحور الثالث:

جدول(2-7): أراء المستجوبين حول الصعوبات التي يواجهها البنك عند التنبؤ بتعثر القروض في حالة عدم استخدامه لتحليل المالي.

محور	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط مرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة				
صعوبة اتخاذ القرارات	2	2	26	2,80	,5510	1	موافق
	6.7%	6.7%	86.7 %				
صعوبة المقارنة بين القوائم المالية	3	1	26	2,77	,6260	2	موافق
	10%	3.3%	86.7 %				
فقدان و انخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية	2	2	26	2,80	,5510	1	موافق
	6.7%	6.7%	86.7 %				
عدم إلمام كثير من موظفي البنوك بالنظام المحاسبي الجديد و بالتالي عدم قيامهم بالتحليل المالي الجيد على ضوء القوائم المالية بذلك الشكل	2	5	23	2,70	,5960	3	موافق
	%6.7	16.7 %	76.7 %				
المتوسط العام				2,7667	,285670		موافق

من إعداد الطالبة : اعتمادا على برنامجSPSS.

تحليل فقرات الجدول رقم(2-7):

نلاحظ أن اتجاه العينة ايجابي حول فقرات المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 2.7667، أما الانحراف المعياري فبلغ 0.28567 وعليه سيتم شرح فقرات المحور كل على حدا.

1-صعوبة اتخاذ القرارات: أبدى 86.7% من أفراد العينة موافقتهم على أنه في حالة عدم استخدام التحليل المالي ، يؤثر علي اتخاذ القرارات للتنبؤ بتعثر القروض حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,80 والانحراف المعياري 0.5510، وبينما 6.7% عدم موافقتهم علي ذلك مما يبين أن اتجاه العينة يتفق على أن عدم استخدام التحليل المالي يعتبر من الصعوبات التي يواجهها البنك.

2- صعوبة المقارنة بين القوائم المالية: أبدى 86.7% من أفراد عينة الدراسة موافقتهم على أن عدم استخدام التحليل المالي في البنوك يتسبب في صعوبة المقارنة بين القوائم المالية واختلاف وتنوع تفسيرات المستخدمين

للقوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,77 والانحراف المعياري0,6260 وبينما 10% عدم موافقتهم على ذلك

3-فقدان وانخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية: أجاب 86.7%من أفراد العينة بالموافقة على أن فقدان وانخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية احد الصعوبات التي يواجهها البنك، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,80 والانحراف المعياري 0,5510 بينما أبدى6.7% عدم موافقتهم علي ذلك

4- عدم إلمام كثير من موظفي البنوك بالنظام المحاسبي الجديد و بالتالي عدم قيامهم بالتحليل المالي الجيد على ضوء القوائم المالية بذلك الشكل:أجاب 76.7%من أفراد العينة بالموافقة على أن عدم إلمام كثير من موظفي البنوك بالنظام المحاسبي الجديد وبالتالي عدم قيامهم بالتحليل المالي الجيد على ضوء القوائم المالية بذلك الشكل، احد الصعوبات التي يواجهها البنك، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,70 والانحراف المعياري0,5960 بينما بلغت نسبة المحايدين 16.7%.

ثالثا :نتائج المتعلقة بأجوبة المستجوبين إتجاه المحور الرابع

جدول رقم (2-8): أراء المستجوبين حول الوسائل الكلاسيكية و الحديثة للتحليل المالي.

المحور	غير موافق	محايد	موافق	متوسط مرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
	تكرار	تكرار	تكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة				
التحليل المالي بالنسب	0	1	29	2,97	,1830	1	موافق
	0%	3.3%	96.7%				
قائمة مصادر الأموال والإستخداماتها	1	2	27	2,87	,4340	2	موافق
	3.3%	6.7%	90%				
الموازنات النقدية التقديرية وكشوف التدفق النقدي	4	6	20	2,53	,7300	4	موافق
	%13.3	%20	66.7%				
مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة	1	4	25	2,80	,4840	3	موافق
	3.3%	13.3%	83.3%				
استخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ بتعثر المالي	30	0	0	1,00	,0000	5	غير موافق
	%100	0%	0%				
المتوسط العام				2,4333	0 ,21709		موافق

من إعداد الطالبة : اعتمادا على برنامجSPSS

من خـــــلال الجدول رقم (2-8)نلاحظ أن اتجاه العينة ايجابي حول فقرات المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 2,4333، اما الانحراف المعياري فبلغ 217090, 0وعليه سيتم شرح فقرات المحور كل على حدا.

1- التحليل المالي بالنسب: أبدى 96.7%من أفراد عينة الدراسة موافقتهم على استخدام التحليل المالي بالنسب، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,97 والانحراف المعياري 0.138، وكانت نسبة 3.3%من أفراد عينة محايدين و0%غير موافقون على ذلك.

2-قائمة مصادر الأموال واستخداماتها: أبدى 90% من أفراد عينة الدراسة موافقتهم على استخدام قائمة مصادر الأموال هي من وسائل المستخدمة في التحليل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة2,87 والانحراف المعيار0.434، وبينما 3.3% من أفراد عينة كانت عدم موافقتهم علي ذلك، مما يبين أن اتجاه العينة يتفق على استخدام قائمة مصادر الأموال .

3- الموازنات النقدية التقديرية وكشوف التدفق النقدي: أبدى 66.7%من أفراد عينة الدراسة موافقتهم على استخدام الموازنات النقدية التقديرية وكشوف التدفق النقدي للستعان بها في التحليل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,53 والانحراف المعياري0,730 بينما أبدى13.3% عدم موافقتهم علي ذلك

4- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة: يري83.3%من أفراد عينة الدراسة أن مقارنة القوائم المالية لسنوات من الوسائل أكثر استخداما في التحليل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,80 والانحراف المعياري0.484، بينما أبدى3.3% عدم موافقتهم علي ذلك، مما يبين أن اتجاه العينة يتفق على استخدام أداة مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة في التحليل.

5- استخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ بتعثر المالي: أبدى 100%من أفراد عينة الدراسة عدم موافقتهم على أن عدم استخدام الإحصائي للتنبؤ بتعثر المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 1و الانحراف المعياري0

رابعا :نتائج المتعلقة بأجوبة المستجوبين إتجاه المحور خامس:

جدول رقم (2-9): أراء المستجوبين حول أسباب تعثر القروض.

المحور	غير موافق	محايد	موافق	متوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
	تكرار	تكرار	تكرار				
	النسبة	النسبة	النسبة				
عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة	4	2	24	2,67	0,711	4	موافق
	13.3%	6.7%	80%				
عدم القيام بالزيارات الميدانية الدورية بعد منح الائتمان	3	0	27	2,80	0,610	2	موافق
	%10	%0	90%				
قلة الخبرة العملية لموظفي الائتمان	10	2	18	2,27	0,944	8	موافق
	33.3%	6.7%	60%				
تراكم القروض الغير المسددة في تواريخ الإستحقاقها	3	0	27	2,90	0,305	1	موافق
	10%	0%	90%				
عدم إجراء عملية تحليل دقيقة لأوضاع العميل المالية	9	3	18	2,30	0,915	7	موافق
	30%	10%	60%				
خطأ في تقدير الضمانات المقدمة عن التسهيلات الممنوحة.	5	3	22	2,57	0,774	6	موافق
	16.5%	10%	73.3%				
عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك	3	6	21	2,60	0,675	5	موافق
	10%	20%	70%				
عدم إدراك البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفي الائتمان	1	5	24	2,77	0,504	3	موافق
	%3.3	%16.7	%80				
عدم اهتمام البنك بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم في التحليل المالي	1	1	28	2,90	0,403	1	موافق
	%3.3	%3.3	93.3%				
tata00001				2,6370	0,30315		موافق

من إعداد الطالبة : اعتمادا على برنامجSPSS

من خـــــلال الجدول رقم (2-9)نلاحظ أن اتجاه العينة ايجابي حول فقرات المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي2,6370ا ما الانحراف المعياري فبلغ0,30315وعليه سيتم شرح فقرات المحور كل على حدا.

1- عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة : أغلب المستجوبين يوافقون على أن عدم وجود سياسية ائتمانية سليمة وواضحة هي من أسباب تعثر القروض وقدرت نسبتها 80%، أما نسبة 13.3%من أفراد عينة الدراسة لا يوافقون على ذلك، وكما نجد لهذا السبب محايدين قدرت نسبتهم بـــ6.7%، ومن خلال

النسب المحصل عليها نجد أن أغلب المستجوبين يقرون بسب تعثر القروض بعدم وجود سياسة ائتمانية وواضحة.

2- عدم القيام بالزيارات الميدانية الدورية بعد منح الائتمان : نلاحظ أن نسبة 90%من أفراد عينة الدراسة يوافقون على عدم القيام بالزيارات الميدانية بعد منح الائتمان، ونسبة 10%من أفراد العينة غير موافقين، وهذا ما يؤكد عدم وجود مصلحة المتابعة ومراقبة (جهاز المراقبة) على مستوى البنوك، كما يبقى اكتفاءهم بالمتابعة لحساب العميل فقط، وهذا لا يكفي لأن هناك بعض المقترضين لا يستخدمون القرض في الغرض المتفق عليه.

3- قلة الخبرة العملية لموظفي الائتمان : نسبة 60%من أفراد العينة المستجوبين موافقين على قلة الخبرة العملية لموظفي الائتمان، كما أن نسبة غير الموافقين على ذلك قدرت بـــ33.3% ونسبة المحايدين6.7%، ونخلص من هذا على أن الخبرة والكفاءة المهنية لها دور مهم خاصة في مجالات المحاسبة والتحليل المالي، وذلك لضبط الدراسة الاقتصادية والمحاسبية لاتخاذ القرار الصحيح لمنح الائتمان لتجنب تعثر القرض، لأن هناك بعض الموظفين يهملون عامل المخاطرة والاهتمام بعامل الربح، هذا لقلة الخبرة العملية للموظفين

4- تراكم القروض غير المسددة في تواريخ استحقاقها:يتبن من خلال النتائج بأن كل أفراد العينة يوافقون بنسبة 90%على أن تراكم القروض غير المسددة في تواريخ استحقاقها، ونسبة المحايدين10%

5- عدم إجراء عملية تحليل دقيقة الأوضاع المالية للعميل:نلاحظ أن نسبة40% من أفراد العينة محايدين على عدم إجراء تحليل دقيق لأوضاع العميل سبب من أسباب تعثر القروض، كما تتساوى أفراد العينة الموافقين وغير موافقين على ذلك بنسبة 30%، يمكن أن يرجع سبب ارتفاع نسبة المحايدين إلى إجراء بعض التجاوزات في عملية التحليل لأوضاع العميل وهذا يعود بضرر على البنك.

6- خطأ في تقدير الضمانات المقدمة عن التسهيلات الممنوحة:نلاحظ أن نسبة 73.3%من أفراد العينة يوافقون على أن الخطأ في تقدير الضمانـــات المقـــدمة عن التسهيلات الممنوحـــة سبب من أسبـــاب تعثر القروض، ونسبة 10%من المحايدين على ذلك، أما نسبة غير الموافقين كانت 16.7%.

7- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك:نلاحظ أن نسبة 70%من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن عدم تقديم البيانـــات والمعلومـــات الصحيحة والكاملة للبنـــــك سبب من أسبـــــــاب تعثـــــر القروض، ونسبة 10%من أفراد عينة الدراسة غير موافقين على ذلك، ونسبة 20%محايدين.

8– عدم إدراك البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفي الائتمان: نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة يوافقون على أن عدم إدراك البنك للتجاوزات التي يقـــوم بها موظـــفي الائتمان سبب من أسبـــاب تعثـــر القروض وقدرت بـــ80%، ونسبة أفراد عينة المحايدين قدرت بـــ16.7%،ونسبة أفراد عينة غير الموافقون قدرت بـــ3.3%.

9– عدم اهتمام البنك بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم في التحليل المالي: أن أغلبية أفراد العينة يوافقون على أن عدم اهتمام البنك بتطوير الموظفين على تحسين أدائهم في التحليل المالي سبب من أسباب تعثر القروض بنسبة 73.3%، كما تساوى أفراد المحايدين وغير موافقين بنسبة 13.3%.

ثانيا: تحليل واختبار الفرضيات

بغية إثبات أو نفي الفرضيات المتعلقة ارتأينا ،ومن أجل تبسيط الدراسة،تجزئة الفرضيات إلى فرضيات جزئية ،ولاختبارها،تم استخدام فروق بين متوسط (One –semple t-test) ،حيث نحاول إبرار دور التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية ،وتم استخدام (T) .

-ولتحليل فقرات الاستبيان نعتمد أن تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05، والوزن النسبي أكبر من 60%،ولاختبار الفرضيات تم استخدام الإشارة اللامعلمية (sing test) إذ يستخدم هذا الاختبار للتحقق من مجتمع إحصائي مع وسط المجتمع،ويستخدم اختبار الإشارة لتحديد اتجاه الفروق بين أراء المجتمع.

-ولاختبار الفرضيات باستخدام اختبار الإشارة يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

- الفرضية الصفرية =H0

-الفرضية البديلة =H1

-إذا كانت sing أكبر من 0.05 نقبل الفرضية H1

-إذا كانت sing أقل من 0.05نرفض الفرضية H0ونقبل H1

✓ **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى** :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤهلات وقدرات مسئولي الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل للتنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية ، هذه الفرضية بدورها قسمت إلى فرضيات جزئية:

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

H0: لا توجد علاقـــــة ذات دلالة إحـــصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض و التخصص العلمي.

H1: توجد علاقـــة ذات دلالة إحصائية بين درجـــة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثـــر القروض و التخصص العلمي.

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية :**

H0:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والخبرة المهنية.

H1:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والخبرة المهنية

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض و الدورات التكوينية في مجال التحليل المالي.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض و الدورات التكوينية في مجال التحليل المالي.

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

H0: لا توجـــد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والتخصص العلمي.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والتخصص العلمي.

لغرض لاختبار الفرضية قد تم استخدام مربع كاي تربيع ،وقد جاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول(2–10): يوضح جدول درجة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض حسب التخصص العلمي.

		التخصص العلمي				
		محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	غير ذلك	Total
ما هي نسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض؟	اعتماد منخفض	2	0	8	0	10
	اعتماد متوسط	0	0	6	1	7
	اعتماد مرتفع	2	1	10	0	13
	Total	4	1	24	1	30

المصدر :مخرجات برنامج SPSS19

جدول رقم (2–11):نتائج اختبار مربع كاي لاختبار الفرضية الفرعية الأولى.

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	5,945[a]	6	,429
Rapport de vraisemblance	6,821	6	,338
Association linéaire par linéaire	,003	1	,955
Nombre d'observations valides	30		

المصدر :مخرجات برنامج SPSS19.

- يتضح لنا من خلال جدول رقم(2-11) أعلاه أن قيمة كا^2 5.945، وقيمة مستوى الدلالة 0.429 وهي أكبر من 0.05، وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والتخصص العلمي.

-من هذا المنطلق رفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض و التخصص العلمي.

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والخبرة المهنية.

H0:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والخبرة المهنية.

لغرض اختبار العلاقة قد تم استخدام كا^2 ،وقد جاءت النتائج كما في الجدولين التاليين :

جدول رقم(2–12):يوضح الجدول درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض حسب الخبرة المهنية.

		الخبرة المهنية			
		اقل من خمس سنوات	من 5 إلى 9 سنوات	من 10 إلى 14	Total
ما هي نسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض؟	اعتماد منخفض	4	5	1	10
	اعتماد متوسط	3	3	1	7
	اعتماد مرتفع	1	4	8	13
	Total	8	12	10	30

المصدر :مخرجات برنامج SPSS19

جدول رقم (2–13): نتائج اختبار مربع كاي لاختبار الفرضية الفرعية الثانية.

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	9,149[a]	4	,057
Rapport de vraisemblance	9,858	4	,043
Association linéaire par linéaire	6,867	1	,009
Nombre d'observations valides	30		

المصدر :مخرجات برنامج SPSS19

-نلاحظ من خلال جدول رقم (2-13) أن قيمة كا^2 9.149 وقيمة مستوى الدلالة 0.05 وهي مقبولة ،وهذا يفسر بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي والخبرة المهنية، أي كلما زادت الخبرة المهنية زادت درجة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض، وهذا ما تبث صحة الفرضية البديلة القائلة :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والخبرة المهنية.

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة**

H0 :لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض و الدورات التكوينية في مجال التحليل المالي.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض و الدورات التكوينية في مجال التحليل المالي.

لغرض إختبار العلاقة فقد تم استخدام مربع كاي تربيع ، وقد جاءت النتائج كما في الجدولين التاليين :

جدول رقم (2-14): يوضح الجدول درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض حسب الدورات التكوينية.

		هل كان تكوينك الجامعي في مجال التحليل المالي أو تلقيت دورات متخصصة في التحليل المالي؟		
		نعم	لا	Total
ما هي نسبة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض؟	اعتماد منخفض	2	8	10
	اعتماد متوسط	4	3	7
	اعتماد مرتفع	9	4	13
	Total	15	15	30

المصدر: مخرجات برنامج SPSS19.

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	5,666[a]	2	,059
Rapport de vraisemblance	5,972	2	,050
Association linéaire par linéaire	5,153	1	,023
Nombre d'observations valides	30		

جدول رقم (2-15) نتائج اختبار مربع كاي لاختبار الفرضية الثالثة

المصدر :مخرجات برنامج SPSS19.

يبين الجدول رقم (2-15) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والدورات التدريبية والتكوينية في مجال التحليل المالي، حيث بلغ كا^2 5.666 والمستوى الدلالة 0.059 وهي مساوية لمستوي الدلالة.

أي ما يفسر أن كلما زادت الدورات التدريبية كلما زادت درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض، ومن هذا ما أثبث صحة الفرضية البديلة قائلة :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والدورات التكوينية في مجال التحليل المالي.

✓ **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:** توجد علاقة بين الموثوقية في كل معلومات العميل طالب الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي.والتي قسمت إلى الفرضيتين الجزئيتين وهما:

H0=لا توجد علاقة بين الموثوقية في كل معلومات العميل طالب الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي.

H1 = توجد علاقة بين الموثوقية في كل معلومات العميل طالب الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي.

لغرض إختبار الفرضية قد تم استخدام مربع كا^2، وقد جاءت النتائج كما في الجدولين التاليين:

جدول رقم (2-16):يوضح درجة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض حسب عدد القوائم المالية التي يطلبونها.

		القوائم المالية التي تطلبونها تتعلق ب			
		السنة الماضية	2 السابقتين	3سنوات	Total
ما هي نسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض؟	اعتماد منخفض	0	5	5	10
		,3	3,3	6,3	10,0
	اعتماد متوسط	1	4	2	7
		,2	2,3	4,4	7,0
	اعتماد مرتفع	0	1	12	13
		,4	4,3	8,2	13,0
	Total	1	10	19	30
		1,0	10,0	19,0	30,0

المصدر: المصدر :مخرجات برنامج SPSS19

جدول رقم (2-17): يوضح نتائج الاختبار مربع كاي.

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	11,213[a]	4	,024
Rapport de vraisemblance	11,838	4	,019
Association linéaire par linéaire	3,755	1	,053
Nombre d'observations valides	30		

المصدر :مخرجات برنامج SPSS19

يتضح لنا من خلال جدول رقم (2-17) أن قيمة كا^2 11.213وقيمة مستوى الدلالة هي 0.024 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي وعدد القوائم المالية المطلوبة.

جدول رقم (2–18):يوضح درجة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض حسب صحة القوائم المالية.

		هل تأخذ المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي أم تقومون بالتحقق من صحتها؟		
		نأخذها كما هي	نتحقق من صحتها	Total
ما هي نسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض؟	اعتماد منخفض	5	5	10
		2,0	8,0	10,0
	إعتماد متوسط	0	7	7
		1,4	5,6	7,0
	إعتماد مرتفع	1	12	13
		2,6	10,4	13,0
	Total	6	24	30
		6,0	24,0	30,0

المصدر: مخرجات برنامج SPS19.

الجدول رقم (2–19): يوضح نتائج الاختبار مربع كاي.

-	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	8,606[a]	2	,014
Rapport de vraisemblance	9,110	2	,011
Association linéaire par linéaire	5,632	1	,018
Nombre d'observations valides	30		

المصدر: مخرجات برنامج SPS19.

يلاحظ من خلال الجدول رقم(2-19) أن قيمة كا^2 8.606،وقيمة مستوى الدلالة هي 0.014 وهي أقل من 0.05، وهذا ما يدل على وجود علاقة معنوية إحصائيا بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ومدى التحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

-من خلال النتائج المتحصل عليها نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه:

لا توجد علاقة بين الموثوقية في معلومات العميل طالب الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي.

✓ **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:** توجد علاقة بين التحليل المالي وقدرة البنك على التنبؤ بتعثر القروض.والتي قسمت إلى فرضيتين جزئيتين هما:

H0=لا توجد علاقة بين التحليل المالي وقدرة البنك على التنبؤ بتعثر القروض.

H1=توجد علاقة بين التحليل المالي وقدرة البنك على التنبؤ بتعثر القروض.

لغرض اختبار الفرضية تم استخدام t-test، وقد جاءت النتائج كما موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم(2-20): نتائج اختبار قيمة t لفقرات المحور

	Valeur du test = 0					
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
-صعوبة إتخاذ القرارات	27,840	29	,000	2,800	2,59	3,01
-صعوبة المقارنة بين القوائم المالية	24,205	29	,000	2,767	2,53	3,00
فقدان وانخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية	27,840	29	,000	2,800	2,59	3,01
-عدم إلمام كثير من موظفي البنوك بالنظام المحاسبي الجديد وبالتالي عدم قيامهم بالتحليل المالي الجيد على ضوء القوائم المالية بذلك الشكل.	24,814	29	,000	2,700	2,48	2,92

t=2.048 درجة الحرية =28

المصدر: مخرجات برنامج SPS19.

الجدول (2-21): نتائج اختبار فروق بين متوسط One –semple t-test)لقياس الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير التحليل المالي على قدرة البنك على التنبؤ بتعثر القروض.

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
tatol02	53,045	29	,000	2,76667	2,6600	2,8733

المصدر :مخرجات برنامج SPSS19

-تحليل نتائج المحور ثاني حول صعوبات التي يواجهها البنك عند التنبؤ بالتعثر في حالة عدم استخدامه لتحليل المالي.

يشير الجدول رقم (2-7) إلى أن متوسطات الحسابية مرجحة لمحور تراوحت ما بين 2.70إلى 2.80 وانحرافات معيارية تراوحت مابين 0.55إلى 0.626وهذا ما يعني موافقة نسبية لعينة الدراسة على الفقرات حول صعوبات التي يواجهها البنك عند التنبؤ بتعثر في حالة عدم استخدامه لتحليل المالي.

- كما يتضح من خلال الجدول أن العبارة الأولى من الفقرات التي تنص على صعوبة اتخاذ القرارات والعبارة الثالثة التي تنص على فقدان وانخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية، احتلتا المراتب الأولى على التوالي، حيث كانت الأكثر موافقة بين بقية العبارات، بحيث أن المتوسط الحسابي المرجح لهما متساوي 2.80 ومن تم تأتي العبارة الثانية التي تنص على صعوبة المقارنة بين القوائم المالية بحيث كان متوسط حسابها 2.77 وتليها العبارة الرابعة كانت أقل موافقة، متوسط حسابها 2.70.

بالإضافة إلى ذلك تؤكد بيانات الجدول (2-7) على موافقة عينة الدراسة حول صعوبات التي يواجهها البنك عند التنبؤ بتعثر في حالة عدم استخدامه لتحليل المالي، إذ بلغ المتوسط العام لمحور الثاني2.7667، وكما نجد أن الانحراف المعياري للعبارات المحور الثاني أقل من الواحد مما يعني عدم وجود تشتت للفقرات، والانحراف المعياري عام بلغ 0.2856.

يشير الجدولين رقم (2-20)،(2-21)، أعلاه إلى نتائج التحليل الإحصائي لأفراد عينة الدراسة حول صعوبات التي يواجهها البنك عند التنبؤ بتعثر في حالة عدم استخدامه لتحليل المالي.

بحيث نلاحظ من خلال نتائج المبينة في الجدول أن أراء أفراد عينة الدراسة في جميع الفقرات كانت إيجابية، كما قدرت قيمة اختبار (t) المحسوبة (53.045)، وهي أكبر من قيمة (t)المجدولة – (2.048)، وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية إختبار (sing) تساوي (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية للفرضية الصفرية (0.005)، وهذا يمكننا من رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وقدرة البنك على التنبؤ بتعثر القروض.

✓ **اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:** التحليل المالي الكلاسيكي وسيلة مثلى للتنبؤ بتعثر القروض. والتي قسمت إلى فرضيتين الجزئيتين التاليتين:

H0=التحليل المالي الكلاسيكي ليست الوسيلة مثلى للتنبؤ بتعثر القروض.

H1 =التحليل المالي الكلاسيكي وسيلة مثلى للتنبؤ بتعثر القروض.

جدول (2-22): نتائج اختبار فروق بين متوسط One –semple t-test)لكل فقرة من فقرات المحور

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
قائمة مصادر الأموال و الإستخداماتها	36,164	29	,000	2,867	2,70	3,03
الموازنات النقدية التقديرية وكشوف التدفق النقدي	19,000	29	,000	2,533	2,26	2,81
مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة	31,671	29	,000	2,800	2,62	2,98
tatol03	61,395	29	,000	2,43333	2,3523	2,5144

المصدر :مخرجات برنامج SPSS19

الجدول رقم(2-23):يوضح نتائج اختبار فروق بين متوسط One –semple t-test)لقياس الفروق في أراء أفراد عينة الدراسة حول وسيلة مثلى المستخدمة في التحليل المالي .

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
tatol03	61,395	29	,000	2,43333	2,3523	2,5144

المصدر :مخرجات برنامج SPSS19

-تحليل نتائج المحور الثالث خاص بالوسائل الكلاسيكية و الحديثة للتحليل المالي.

يشير الجدول رقم (2-8) : إلى أن متوسطات الحسابية المرجحة لمحور الثالث تراوحت ما بين 1إلى 2.97 وانحرافات معيارية تراوحت مابين 0إلى 0.730 وهذا يعني موافقة نسبية لعينة الدراسة على الفقرات حول وسائل الكلاسيكية والحديثة للتحليل المالي.

- كما يتضح من خلال الجدول رقم (2-8) :أن العبارة الأولى من الفقرات التي تنص على التحليل المالي بالنسب، احتلت المرتبة الأولى، حيث كانت الأكثر موافقة بين بقية العبارات، بحيث أن متوسط الحسابي المرجح 2.97 ومن تم تأتي العبارة الثانية التي تنص على قائمة مصادر و الأموال واستخداماتها، احتلت المرتبة الثانية بحيث كان متوسط حسابها 2.87 وتليها العبارة الرابعة التي تنص على مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة، احتلت المرتبة الثالثة، بحيث كان متوسط حسابها 2.80، وتليها العبارة الرابعة التي تنص على الموازنات النقدية والتقديرية وكشوف التدفق النقدي، احتلت المرتبة الرابعة ،كان متوسطها الحسابي 2.53، وهي أقل موافقة من أفراد عينة، وتأتي عبارة الخامسة التي مثلتها أفراد عينة غير الموافقين،بحيث كان متوسط الحسابي1

بالإضافة إلى ذلك تؤكد بيانات الجدول السابق على موافقة عينة الدراسة حول بوسائل الكلاسيكية والحديثة للتحليل المالي، إذ بلغ المتوسط العام لمحور الثالث 2.4333، وكما نجد أن الانحراف المعياري للعبارات المحور الثاني أقل من الواحد مما يعني عدم وجود تشتت للفقرات، بلغ 0.21709.

لغرض اختبار الفرضية تم استخدام t-test، وقد جاءت النتائج كما موضحة في الجدول التالي:

-يشير الجدولين رقم (2-22)،(2-23)،إلى نتائج أفراد عينة الدراسة حول وسائل التحليل المالي الكلاسيكية والحديثة.

-توصلنا من خلال نتائج المبينة في الجدول أن أراء أفراد عينة الدراسة في جميع الفقرات كانت إيجابية،بغض النظر عن الفقرة المتعلقة باستخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ بتعثر المالي التي كانت نسبة الموافقة 0%، بحيث لاحظ أن كل فقرة كانت لها قيمة t المحسوبة أكبر من t المجدولة التي تقدر بـــ2.048، ومستوي الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، كما قدرت قيمة الاختبار (t) المحسوبة(61.395) وهي أكبر(t) المجدولة، وفي حين الفقرة المتعلقة باستخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ بتعثر المالي ليس لها دلالة إحصائية عد مستوى دلالة الإحصائية 0.05، وهذا ما يدلنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة القائلة بأنه:

التحليل المالي الكلاسيكي وسيلة مثلى للتنبؤ بتعثر القروض لدى البنوك التجارية.

✓ **اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:**توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد عينة على أسباب المتعلقة بالعميل والبنك وموظف الائتمان كأسباب لتعثر القروض، والتي قسمت إلى الفرضيتين الجزئيتين وهما:

H0=لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد عينة على أسباب المتعلقة بالعميل والبنك وموظف الائتمان كأسباب لتعثر القروض في البنوك التجارية.

H1=توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد عينة على أسباب المتعلقة بالعميل والبنك وموظف الائتمان كأسباب لتعثر القروض في البنوك التجارية.

جدول رقم (2–24): نتائج اختبار فروق بين متوسط One –semple t-test)لقياس الفروق في أراء أفراد عينة حول أسباب تعثر القروض.لكل فقرة من فقرات المحور.

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة	20,538	29	,000	2,667	2,40	2,93
عدم القيام بالزيارات الميدانية الدورية بعد منح الائتمان	25,131	29	,000	2,800	2,57	3,03
قلة الخبرة العملية لموظفي الائتمان	13,145	29	,000	2,267	1,91	2,62
تراكم القروض الغير المسددة في تواريخ الإستحقاقها	52,057	29	,000	2,900	2,79	3,01
عدم إجراء عملية تحليل دقيقة لأوضاع العميل المالية	13,762	29	,000	2,300	1,96	2,64
خطأ في تقدير الضمانات المقدمة عن التسهيلات الممنوحة.	18,166	29	,000	2,567	2,28	2,86
عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك	21,108	29	,000	2,600	2,35	2,85
عدم توفر المهارات الفنية لبعض من مسؤلي إدارة القروض في المجالات المحاسبة والتحليل المالي	24,205	29	,000	2,767	2,53	3,00
عدم إدراك البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفي الائتمان	30,066	29	,000	2,767	2,58	2,95
عدم اهتمام البنك بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم في التحليل المالي	39,456	29	,000	2,900	2,75	3,05
tatol01	52,353	29	,000	2,65333	2,5497	2,7570

المصدر: مخرجات برنامج SPSS19.

جدول (2-25): إختبار قيمة tالكلية للمحور.

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
tatol01	52,353	29	,000	2,65333	2,5497	2,7570

المصدر :مخرجات برنامج SPSS19.

-تحليل نتائج المحور الرابع خاص أسباب التعثر القروض.

يشير الجدول (2-9)إلى أن المتوسطات الحسابية المرجحة للمحور الرابع تراوحت ما بين 2.27إلى 2.90 ولانحرافات المعيارية تراوحت مابين 0.305إلى 0.944وهذا ما يعني موافقة عينة الدراسة على الفقرات حول أسباب تعثر القروض.

- كما يتضح من خلال الجدول (2-9)أن العبارة الرابعة من الفقرات التي تنص على تراكم القروض غير المسددة في تواريخ استحقاقها، والعبارة التاسعة التي تنص على عدم اهتمام البنك بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم في التحليل المالي،احتلتا المراتب الأولى على التوالي، حيث كانت الأكثر موافقة بين بقية العبـــــــارات ،بحيث أن متوسط الحسابي المرجح لهما متساوى 2.90 ومن تم تأتي ترتيب العبارات تدرجيا حسب المتوسطات الحسابية المرجحة لها.

- بالإضافة إلى ذلك تؤكد بيانات الجدول(2-9) على موافقة عينة الدراسة عن أسباب تعثر القروض، إذ بلغ المتوسط العام لمحور الثاني2.6370، وكما نجد أن الانحراف المعياري للعبارات المحور الثاني أقل من الواحد مما يعني عدم وجود تشتت للفقرات، وبلغ 0.30315.

لغرض اختبار الفرضية تم استخدام t-test، وقد جاءت النتائج كما موضحة في الجدول التالي:

يشير الجدول أعلاه إلى نتائج أفراد العينة الدراسة حول أسباب المتعلقة بالعميل والبنك وموظف الائتمان.

-بحيث نلاحظ من خلال نتائج المبينة في الجدول (2-24) ، (2-25) أن أراء أفراد عينة الدراسة في جميع الفقرات كانت إيجابية،كما قدرت قيمة اختبار (t) المحسوبة (52.353)، وهي أكبر من قيمة (t)المجدولة

(2.048)، وقيمة مستوى الدلالة الإحصائية للاختبار (sing) تساوي (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية للفرضية الصفرية (0.005)، وهذا يمكننا من رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء أفراد عينة على أسباب المتعلقة بالعميل والبنك وموظف الائتمان كأسباب لتعثر القروض في البنوك التجارية.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية، كخلاصة لأهم نتائج هذا الفصل وجدنا إدراك الفئات المستجوبين لأهمية هذا الموضوع.

وفيمايلي أهم النتائج اختبار الفرضيات:

-من خلال تحليل نتائج الفرضية الرئيسية الأولى

- لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والتخصص العلمي
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والخبرة المهنية

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإعتماد على التحليل المالي والدورات التدربية والتكونية في مجال التحليل المالي

-أن أفراد عينة الدراسة يعتمدون على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض وذلك بدرجة كبيرة في كشف صحة عن القوائم المالية،

-من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية نستنتج أنأفراد عينة يقرون بوجود علاقة بين التحليل المالي وقدرة البنك على التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية، بحيث يؤثر عدم استخدام التحليل المالي في البنك على التنبؤ بتعثر القروض.

-من خلال تحليل نتائج الفرضية الثالثة نستنتج أن أفراد عينة يستخدمون وسائل التحليل المالي الكلاسيكية للتنبؤ بتعثر القروض.

-من خلال تحليل نتائج الفرضية الرابعة نستنتج أن أفراد عينة يؤكدون على أسباب تعثر القروض أنها هناك أسباب تتعلق بالعميل و أسباب تتعلق بالبنك و أسباب تتعلق بمسئول الائتمان .

خـــــاتمة

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال دراسة التعرف على مدى مساهمة التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية،ولقد جاءت هذه الدراسة في فصلين ،الفصل الأول يتعلق بالجانب النظري و الفصل الثاني يتعلق بالجانب التطبيقي ،كما استخدامنا المنهج الوصفي وذلك عن طريق استمارة الاستبيان ، للإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة ،بعد اختبار الفرضيات وانطلاقا من مخرجات الأساليب الإحصائية توصلنا إلى النتائج التالية:

-أن محللي الائتمان يعتمدون على التحليل المالي بنسبة 75%؛

-يطلبون الميزانية 3سنوات، وذلك من أجل معرفة الحالة والوضعية المالية لطالب الائتمان؛

-أن أغلب عاملين على مستوى البنوك لا يتلقون دورات التكوينية في مجال التحليل المالي؛

- توجد علاقة بين درجة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض والخبرة المهنية، أي كلما زادت الخبرة المهنية زادت درجة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض؛

-أن البنوك يستخدمون التحليل المالي الكلاسيكي للتنبؤ بتعثر القروض، وأداة أكثر استخدما في التحليل هي النسب المالية؛

- عدم استخدام البنوك التجارية نماذج التنبؤ بالتعثر المالي

-التحليل المالي يؤثر على قدرة البنك بالتنبؤ بمستقبله

-عدم استخدام التحليل المالي يؤدي بالبنك إلى مواجهة عدة صعوبات تأثر علي قدرته بتنبؤ بتعثر القروض نذكر منها

-صعوبة اتخاذ القرارات؛

-صعوبة مقارنة بين القوائم المالية؛

- فقدان وانخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية؛

- عدم إلمام كثير من موظفي البنوك بالنظام المحاسبي الجديد و بالتالي عدم قيامهم بالتحليل المالي الجيد على ضوء القوائم المالية بذلك الشكل

- أن أغلب البنوك تستخدم وسائل الكلاسيكية للتحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض، وابتعادهم على استخدام الوسائل الحديثة و المتمثلة في التحليل الإحصائي و النماذج الإحصائية للتنبؤ بتعثر.

- أن أغلب أراء أفراد عينة الدراسة يوافقون على أسباب المتعلقة بالعميل والبنك وموظف الائتمان كأسباب لتعثر القروض في البنوك التجارية،نذكر أهمها:
- – عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة؛
- – عدم القيام بالزيارات الميدانية الدورية بعد منح الائتمان؛
- – قلة الخبرة العملية لموظفي الائتمان؛
- – تراكم القروض الغير المسددة في تواريخ استحقاقها؛
- – عدم إجراء عملية تحليل دقيقة لأوضاع العميل المالية؛
- – خطأ في تقدير الضمانات المقدمة عن التسهيلات الممنوحة؛
- – عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك؛
- – عدم إدراك البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفي الائتمان؛
- – عدم اهتمام البنك بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم في التحليل المالي.
- من خلال إستقراء أراء الأفراد عينة حول أسباب تعثر القروض تبينت لنا أسباب التالية :

-عدم القيام بالدراسات الميدانية و الفعلية لضمانات المستفدين؛

-أسباب سياسة خارجة عن إدارة البنك والمستفدين؛

-عدم القيام بالإجراءات و التحاليل اللازمة؛

-عدم توفر الشروط الملائمة بما فيها المعطيات الأولية الصحيحة؛

-نسبة التعاملات الإقتصادية مع المتعاملين؛

-إنحفاظ الطلب في السوق؛

-طبيعة النشاط و إحتياجات السوق؛

-التسير المالي للمؤسسة؛

-عدم الإستغلال الجيد لمخصصات القرض؛

-الطمع والجشع في الفكر بدعاية الإستثمار وتوجيه القروض للأغراض خاصة سببه عدم المتابعة الميدانية مثل القرض الفلاحي سابقا.

- من خلال إستقراء أراء الأفراد عينة حول إجراءات المتخذة عند وقوع التعثر وهي كأتي :

- مراسلات متنوعة وتحذيرية للعميل؛

-المتابعة القانونية؛

-التصرف في الضمانات بعد الإجراء ات القانونية؛

-محاولة إستعادة أكبر قدر من مخصصات القرض وذلك بطرح الضمانات على البيع بالمزاد العلني أو تطبيق الحجز على أملاك طالب القرض؛

- حجز على الحسابات لدى بنوك أخري؛

-إعادة طرح الحل التوافقي السلمي؛

-إحتفاظ برهن مقدم من طرف عملاء.

- من خلال إستقراء أراء الأفراد عينة حول طرق الوقاية البنك من تعثر.
  - إتخاذ الإجراءات والدراسات اللازمة دون التأثيرات الخارجية؛
  - زيادة الإحتياطات المالية؛
  - التحكم في تسير البنكي بوسائل حديثة ؛
  - تغير النسب المتعلقة بالفائدة حسب السوق؛
  - مراقبة حسابات العملاء؛
  - الزيارات الميدانية للمشاريع؛
  - عدم التسديد المباشر كسيولة بل عن طريق حصص حسب جدولة القرض وخطوات الإستثمار؛
  - التقييم الجيد للضمانات الممنوحة من طرف العميل لتغظية القروض.

التوصيات:

-دراسة الموضوعية لملفات القروض؛

-وضع لجنة مراقبة لمتابعة المشروعات للمقترضين _جهاز المراقبة _

-تنويع في منح القروض ؛

-قيام بدورات تدريبية للموظفين في مجال التحليل المالي ؛

-اقتراح نموذج الإحصائي يلاءم البنك للتنبؤ بتعثر القروض قبل تعثرها .

أفاق الدراسة

- دور الاقتصاد القياسي في التنبؤ بتعثر القروض.
- دور نظام رقابي في تقليل من حد القروض المتعثرة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

-الكتب باللغة العربية:

1. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،ط، 2002.

2. عز عبد الفتاح ،مقدمة في الإحصاء الوصفي و الإستدلالي باستخدام SPSS (الجزء الثالث موضوعات مختارة)

3. محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

4. منير شاكر محمد وأخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر، الأردن ،2008.

5. نعيم نمر داوود، التحليل المالي(دراسة نظرية تطبيقية)،دار البداية ناشرن و موزعون، عمان، 2012.

6. وليد ناجي الحيالي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع،الأدرن، 2008.

-الأطروحات والمذكرات باللغة العربية:

1. ـــ جهاد حمدي، إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشأت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،تخصص محاسبة وتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2010.

2. خالد محمود الكحلوت، مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل ،2005

3. سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية (دراسة حالة مديرية النبك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاتها(ورقلة –تقرت)2007-2009)،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص بنوك ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010.

4. عائشة بوزيد، إدارة القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010/2009.

5. عمار أكرم الطويل مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية غزة،2008.

6. فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية مؤسسة،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008.

7. هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الأقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2012/2011.

ثانيا:المراجع باللغة الفرنسية:

-الكتب باللغة الفرنسية:

1. christian zambatto corinne zambotto financier 8 edition dunop paris 2009.

-الرسائل والإطروحات باللغة الفرنسية :

1.Altman ,Financial Ratio Discriminant analysis and the pédiction corporate Bankruptcy , journal of finance ,vol .23,No.4,September1968

2.W . Beaver, Financial Ratios as predictors of failure, journal of Accunting Research,vol4 ,Empirical Research in Accunting : Selected Studies1966

الملاحق

ملحق 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **قسم علوم الاقتصادية**

استبيان

يأتي هذا الاستبيان في إطار التحضير لمذكرة الماستر تخصص بنوك ومالية والذي تهدف من خلاله إلى دراسة دور التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية، وباعتباركم أهل الاختصاص ومعنيون بموضوع الدراسة، فقد توجهنا إليكم للإجابة على أسئلة هذه الاستمارة بعناية و موضوعية ودقة حرصا على تقديم معلومات دقيقة والتي ستوصلنا إن شاء الله إلى نتائج أفضل إلى موضوع الدراسة.

علما أن البيانات في الاستبيان هي لأغراض البحث فقط.

شاكرين لكم تعاونكم

أخي (تي) الفاضل (ة) أجب عن الأسئلة التالية بوضع علامة (X) في المكان المناسب:

المحور الأول :المعلومات الشخصية والوظيفية:

1	المسمى الوظيفي	مدير ☐	نائب مدير ☐	موظف الائتمان ☐		
2	المسمى الدراسي	جامعي (ليسانس) ☐	دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه) ☐			
3	التخصص العلمي	محاسبة ☐	علوم مالية ومصرفية ☐	إدارة أعمال ☐		
		اقتصاد ☐	غير ذلك، حدده ☐			
4	الخبرة المهنية بالسنوات	أقل من خمسة ☐	5- 9 ☐	10- 14 ☐	15 فأكثر ☐	

-**المحور الثاني** :المتعلق بمعلومات العميل طالب الائتمان وموظفي الإئتمان

هل كان تكونيك الجامعي في مجال التحليل المالي أو تلقيت دورات متخصصة في التحليل المالي؟

نعم ☐ لا ☐

- المعلومات المالية التي تطلبونها تتعلق بـــــــــ :

السنة الحالية ☐ السنة الماضية ☐ 2 السابقتين ☐ 3 سنوا ☐

أكثر من 3 سنوات ☐

- هل تأخذ المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية كما هي، أم تقومون بالتحقق من صحتها ؟

نأخذها كما هي ☐ نتحقق من صحتها ☐

- ما هي نسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض ؟

0% ☐ 25% ☐ 50% ☐ 75% ☐ 100% ☐

المحور الثالث :المتعلق بالوسائل الكلاسيكية والحديثة للتحليل المالي.

-ما رأيك حولالوسائل الكلاسيكية و الحديثة للتحليل المالي المستعمل في البنك.

أدوات التحليل المالي	غيرموافق	محايد	موافق
التحليل المالي بالنسب			
قائمة مصادر الأموال والإستخداماتها			
الموازنات النقدية التقديرية وكشوف التدفق النقدي			
مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة			
استخدام التحليل الإحصائي للتنبؤ بتعثر المالي			

- **المحور الرابع** : المتعلق بالصعوبات التي يواجهها البنك عند التنبؤ بتعثر القروض في حالة عدم استخدامه للتحليل

- ما مدى موافقتك حول الصعوبات التي يواجهها البنك عند التنبؤ بتعثر القروض في حالة عدم استخدامه لتحليل المالي .

	غير موافق	محايد	موافق
صعوبة اتخاذ القرارات			
صعوبة المقارنة بين القوائم المالية			
اختلاف و تنوع تفسيرات المستخدمين للقوائم المالية			
فقدان و انخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية			
عدم إلمام كثير من موظفي البنوك بالنظام المحاسبي المالي الجديد SCFو بالتالي عدم قيامهم بالتحليل المالي الجيد على ضوء القوائم المالية بذلك الشكل			

- **المحور الخامس** :المتعلق بأسباب تعثر القروض

المحور	غيرموافق	محايد	موافق
عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة			
عدم القيام بالزيارات الميدانية الدورية بعد منح الائتمان			
قلة الخبرة العملية لموظفي الائتمان			
تراكم القروض الغير المسددة في تواريخ الإستحقاقها			
عدم إجراء عملية تحليل دقيقة لأوضاع العميل المالية			
خطأ في تقدير الضمانات المقدمة عن التسهيلات الممنوحة.			
عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك			
عدم إدراك البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفي الائتمان			

-ما هي أسباب التعثر القروض المصرفية حسب رأيك؟

.....

.....

.....

- عند وقوع التعثر ما هي الإجراءات المتخذة ؟

.....

.....

.....

.....

- كيف يقي البنك نفسه من تعثر المصرفي حسب رأيك؟

- .....

- .....

- .....

- .....

ملحق رقم 02

		التخصص العلمي				Total
		محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	غير ذلك	
ما هي نسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض؟	اعتماد منخفض	2	0	8	0	10
	اعتماد متوسط	0	0	6	1	7
	اعتماد مرتفع	2	1	10	0	13
Total		4	1	24	1	30

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	5,945[a]	6	,429
Rapport de vraisemblance	6,821	6	,338
Association linéaire par linéaire	,003	1	,955
Nombre d'observations valides	30		

		الخبرة المهنية			Total
		اقل من خمس سنوات	من 5 إلى 9 سنوات	من 10 إلى 14	
ما هي نسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض؟	اعتماد منخفض	4	5	1	10
	اعتماد متوسط	3	3	1	7
	اعتماد مرتفع	1	4	8	13
Total		8	12	10	30

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	9,149[a]	4	,057
Rapport de vraisemblance	9,858	4	,043
Association linéaire par linéaire	6,867	1	,009
Nombre d'observations valides	30		

		هل كان تكوينك الجامعي في مجال التحليل المالي أو تلقيت دورات متخصصة في التحليل المالي؟		Total
		نعم	لا	
ما هي نسبة الاعتماد على التحليل المالي للتنبؤ بتعثر القروض؟	اعتماد منخفض	2	8	10
	اعتماد متوسط	4	3	7
	اعتماد مرتفع	9	4	13
Total		15	15	30

		القوائم المالية التي تطلبونها تتعلق ب			Total
		السنة الماضية	2 السابقتين	3سنوات	
ما هي نسبة الاعتماد على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض؟	اعتماد منخفض	0	5	5	10
		,3	3,3	6,3	10,0
	اعتماد متوسط	1	4	2	7
		,2	2,3	4,4	7,0
	اعتماد مرتفع	0	1	12	13
		,4	4,3	8,2	13,0
Total		1	10	19	30
		1,0	10,0	19,0	30,0

	Valeur du test = 0					
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
-صعوبة إتخاذ القرارات	27,840	29	,000	2,800	2,59	3,01
-صعوبة المقارنة بين القوائم المالية	24,205	29	,000	2,767	2,53	3,00
فقدان وانخفاض ثقة المستخدم في القوائم المالية	27,840	29	,000	2,800	2,59	3,01
-عدم إلمام كثير من موظفي البنوك بالنظام المحاسبي الجديد وبالتالي عدم قيامهم بالتحليل المالي الجيد على ضوء القوائم المالية بذلك الشكل.	24,814	29	,000	2,700	2,48	2,92

-	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	8,606[a]	2	,014
Rapport de vraisemblance	9,110	2	,011
Association linéaire par linéaire	5,632	1	,018
Nombre d'observations valides	30		

	Valeur du test = 0					
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
tatol02	53,045	29	,000	2,76667	2,6600	2,8733

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
قائمة مصادر الأموال و الإستخداماتها	36,164	29	,000	2,867	2,70	3,03
الموازنات النقدية التقديرية وكشوف التدفق النقدي	19,000	29	,000	2,533	2,26	2,81
مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة	31,671	29	,000	2,800	2,62	2,98
tatol03	61,395	29	,000	2,43333	2,3523	2,5144

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
tatol03	61,395	29	,000	2,43333	2,3523	2,5144

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة	20,538	29	,000	2,667	2,40	2,93
عدم القيام بالزيارات الميدانية الدورية بعد منح الائتمان	25,131	29	,000	2,800	2,57	3,03
قلة الخبرة العملية لموظفي الائتمان	13,145	29	,000	2,267	1,91	2,62
تراكم القروض الغير المسددة في تواريخ الإستحقاقها	52,057	29	,000	2,900	2,79	3,01
عدم إجراء عملية تحليل دقيقة لأوضاع العميل المالية	13,762	29	,000	2,300	1,96	2,64
خطأ في تقدير الضمانات المقدمة عن التسهيلات الممنوحة.	18,166	29	,000	2,567	2,28	2,86
عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك	21,108	29	,000	2,600	2,35	2,85
عدم توفر المهارات الفنية لبعض من مسؤلي إدارة القروض في المجالات المحاسبة والتحليل المالي	24,205	29	,000	2,767	2,53	3,00
عدم إدراك البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفي الائتمان	30,066	29	,000	2,767	2,58	2,95
عدم اهتمام البنك بتطوير قدرات الموظفين وتحسين أدائهم في التحليل المالي	39,456	29	,000	2,900	2,75	3,05
tatol01	52,353	29	,000	2,65333	2,5497	2,7570

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
tatol01	52,353	29	,000	2,65333	2,5497	2,7570

ملحق رقم 03

قائمة المحكمين

الأساتذة	كلية
سليمان ناصر	العلوم الإقتصادية
عزاوي أعمر	العلوم الإقتصادية
صديقي صفية	العلوم الإقتصادية

الفهـــرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال البيانية.....	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
المقدمة العامة.....	أ-ج
الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية.....	01
تمهيد.....	02
المبحث الأول: عموميات حول دور التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض في البنوك التجارية.....	03
المطلب الأول:مفاهيم أساسية حول التحليل المالي.....	03
الفرع الأول:ماهية التحليل المالي.....	03
الفرع الثاني:الأدوات المستخدمة في التحليل المالي.....	04
المطلب الثاني:مفاهيم حول تعثر القروض في البنوك التجارية.....	04
الفرع الأول:مفهوم وأنواع القروض المتعثرة.....	05
الفرع الثاني: أسباب تعثر القروض.....	08
المطلب الثالث: مؤشرات التنبؤ بتعثر القروض	09
الفرع الأول: مؤشرات التنبؤ بتعثر القروض.....	10
الفرع الثاني: نماذج التنبؤ بتعثر القروض.....	12
المبحث الثاني: الداسات السابقة.....	15
المطلب الأول: الدراسات العربية.....	15
الفرع الأول: دراسة هبال عادل(2012).....	15

الفرع الثاني:دراسة جهاد حمدي إسماعيل مطر(2010).....	16
الفرع الثالث:دراسة عمار أكرم الطويل (2008).....	16
الفرع الرابع:دراسة خالد محمود الكحلوت(2005).....	16
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....	17
الفرع الأول:Breaver (1966).....	17
الفرع الثاني:Altman(1968).....	18
خلاصة الفصل الأول	19
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.....	21
تمهيد.....	21
المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.....	22
المطلب الأول: الطريقة المتبعة.....	22
الفرع الأول: المجتمع وعينة الدراسة.....	22
الفرع الثاني: بيانات الدراسة وطرق وأدوات جمعها.....	23
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة.....	24
المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة.....	25
الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة.....	25
الفرع الثاني: البرامج والأدوات المستخدمة في معالجة البيانات.....	25
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها.....	26
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية.....	26
الفرع الأول: نتائج المحور الأول المتعلق بخصائص عينة الدراسة.....	26
الفرع الثاني: عرض النتائج المتعلقة بأجوابة المستجوبين إتجاه المحاور وأختبار الفرضيات.....	29
خلاصة الفصل الثاني.....	53
الخاتمة.....	55

قائمة المراجع.....	**60**
الملاحق.....	**62**
الملحق الأول:إستمارة الإستبيان.....	**63**
الملحق الثاني:.....	**67**
الملحق الثالث:.....	**72**
الفهرس.....	**73**